تسليع التعليم العالي وسؤال الاستبعاد الاجتماعي

د. وجدي شفيق عبد اللطيف عبد السيد
أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة طنطا

مقدمة:

يلعب التعليم دوراً هاماً في المجتمع, حيث يعتبر هدفاً في حد ذاته ووسيلة لتحقيق التنمية البشرية. وتوجد علاقة متبادلة قوية بين التعليم والتنمية ، وذلك لأن مفاهيمنا للعمل وقدرتنا على تأمين سبل العيش ، خاصة في القرن الحالي ، تعتمد على ما نعي ونعرف . كما أن التعليم من أكثر الاستثمارات عائداً بعد أن تبوأت صناعة البشر قمة الهرم بصفتها من أهم الصناعات في عصر ثورة المعلومات ، فالتعليم كما يقال هو قاطرة التنمية.

وتوجد أدلة وشواهد تاريخية على ذلك, فعلى سبيل المثال يرجع النمو السريع للاقتصاد الياباني والكوري الجنوبي إلى حد كبير إلى التعليم الشعبي الذي حققته كلتا الدولتين, بالإضافة إلى الإدارة الجيدة للاقتصاد فيهما، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاجية الزراعية الصناعية , وأوجد قوى عاملة سرعان ما تكيفت مع التغيرات والتطورات في التكنولوجيا والبيئة الاقتصادية الجديدة . (د. ل.، ٢٠٠٥ : ٣٤) .

فالاستثمار في التعليم يؤدي إلى العديد من الثمار الايجابية ليس فقط للتنمية الاقتصادية, ولكن لتحقيق التنمية الشاملة، حيث توجد علاقة ارتباط ايجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي من حيث تكوينه للقدرات والمهارات البشرية المؤدية إلى تحسين إنتاجية العمل, وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج، وتسهم زيادة فرص التعليم في توفير الفرص المؤدية إلى توزيع أعدل في الدخول وإلى التخفيف من حدة الفقر، كما أن للاستثمار في التعليم عوائد ومنافع تؤدي إلى{ ٣٧٩ }

فاعلية برامج أخرى مثل برامج الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة والوعي الاجتماعي بالحقوق والواجبات والمشاركة السياسية . (عمار، ١٩٩٥: ٦٣-٦٤) .

وقد أكدت العديد من الدراسات التي أجريت على رأس المال البشرى وعلاقته بالتنمية البشرية, على أن العائد من الاستثمار في التعليم يفوق معدلات العائد من أنواع الاستثمارات الأخرى, إذا ما قورن بها .(مرسي ، ١٩٩٦ : ٢٧٨) .

ويسهم التعليم في تحقيق المصلحة العامة والخاصة في الوقت نفسه , فهو يحقق المصلحة العامة بإعداده للأطفال وتلقينهم أدوارهم حتى يمكن أن يتحملوا المسئوليات المدنية وتكوين مجموعة مشتركة من القيم الحياة الاجتماعية والسياسية التي تشكل محور الدولة. كما يحقق التعليم المصلحة للطلاب وأسرهم عن طريق تزويدهم بتنوع من التنمية مما يحسن من الثمار الاقتصادية والسياسية التي سيجنيها هؤلاء الأفراد . (Levin,2000:3

وإذا كانت العلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية تنطبق على كافة المراحل التعليمية ، فإن التعليم العالي باعتباره على قمة السلم التعليمي لإعداده القيادات الفنية والتنظيمية والسياسية الفعالة ، ولأنه قاعدة البحوث العلمية والفكرية ، كما أنه جمهورية المعرفة التي تمد المجتمع بآليات التقدم والتطور في كافة مجالات الحياة ، وهو مصدر القدرات التنموية علمياً وعملياً.(رحمة ، ١٩٨٥: ١٠) .

فللتعليم العالي أهدافاً مختلفة، فمن ناحية يُشكّل أداةً للتنمية المستدامة من خلال توسيع خيارات المجتمع، وإعداد كوادر بشرية قادرة على التفكير، والتعبير، والفهم، والإنتاج العلمي والنقدي البنّاء لواقع وقضايا المجتمع .ومن جانبٍ آخر يهدف لزيادة إنسانية المجتمعات، خدمة للبشرية كلها بدون أي إقصاء أو تمييزٍ لشرائح معينة في المجتمع، ويصبح هذا الأمر ممكناً من خلال التعاطي مع الواقع المعاش، وفهم التغيرات الجذرية الحاصلة على المستوى الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي، والبيئي، لأجل رفع القدرة على التعامل معها، وسدّ احتياجات المجتمع، ودفعهِ للنهوض والتفاعل الإيجابي مع التطورات، والتغيرات، والاحتياجات الناتجة على المستوى المحلي والعالمي. (كتاب، ٢٠١١ : ٥) .

ولذلك حظي التعليم بقدر وافر من الحوارات والمناقشات والرؤى المستقبلية للتطوير باعتباره المكون الرئيسي في بناء مشروع النهضة ، وباعتباره المشروع القومي

للانتقال من الوضع القائم إلى الوضع القادم ، وعالم التقدم ولملاحقة التطورات والتغيرات المتسارعة محلياً وقومياً وعالمياً ، فلا تنمية بدون تعليم متطور متحرر من المفاهيم المغلوطة والقيم المرفوضة التي ترسبت فيه وعلقت به عبر تدفقه وسريانه الطويل وتوارثتها جماعات الضغط الاجتماعية. (لقوشة ، ٢٠٠٠ : ٤٣) .

وقد انعكس الاهتمام بالتعليم العالي في تزايد عدد المؤتمرات المهتمة بتطويره واعتباره قضية أمن قومي ، فقد عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر في فبراير ٢٠٠٠ حيث أقر الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي التي ترجمت إلى (٢٥) مشروعاً يتم تنفيذها على ثلاث مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة اعتباراً من ٢٠٠٢ – ٢٠١٧ ، وصدرت قرارات وزارية بتشكيل لجنة التيسير ووحدة إدارة مشروعات التطوير لمؤسسات التعليم العالي في مصر ، وتم الاتفاق على التركيز على ستة مشروعات كمرحلة أولى وهى مشروع تطوير كليات التربية ومشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ، ومشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات ، ومشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومشروع توكيد الجودة والاعتماد ، ومشروع صندوق تطوير التعليم العالي . (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٤)

وتستند استراتيجية تطوير التعليم العالي في مصر إلى المبادئ والأسس التي احتوتها تقارير اليونسكو والتي تتبلور حول مفاهيم إحلال التعليم مدى الحياة ليأخذ مكانة القلب في المجتمع ، وإعادة النظر في مختلف مراحل التعليم وإحكام الربط فيما بينها ، وتوسيع أطر التعاون الدولي في مجالات التعليم ، وضمان التنوع في السياسات والنظم التعليمية لتستجيب لمطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع ، وتأكيد الممارسة الديمقراطية وبناء الشخصية المتكاملة للطالب ، وتأكيد الدعائم الأربع للتعليم وهى التعليم للمعرفة والتعليم لتنمية الذات وإثراء الشخصية الإنسانية وأهمية مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة في تمويل التعليم دون التضحية بمتطلبات الجودة ، وأهمية التأكيد على تحقيق استقلال مؤسسات التعليم العالي.(وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٠: ١-٢) .

وأصبح التعليم العالي في عصر العولمة عابراً لحدود الدول بفضل انتشار شبكات المعلومات والاتصالات ومنظومات الحواسيب المختلفة.وانتشار أساليب التعليم

الإلكتروني والتعليم عن بعد، الأمر الذي نجمت عنه تحديات جديدة واجهتها المؤسسات التعليمية,بسبب اختلاف النظم الدراسية والبرامج التعليمية في البلدان المختلفة. مما تطلب اتخاذ إجراءات فاعلة ومؤثرة لضبط جودة برامجها التعليمية وتأمين توافقها إلى أبعد حد ممكن مع المعايير الدولية. وشهد عصر العولمة ازدياد عدد الجامعات الأهلية، وذلك لتخفيف أعباء التعليم العالي المالية المتزايدة عاما بعد آخر عن كاهل الحكومات، قامت الحكومات في الكثير من البلدان بتشجيع فتح الجامعات الأهلية سواء أكانت جامعات وطنية أم جامعات أجنبية .ونقلت بعض الدول مسؤولياتها التعليمية إلى المؤسسات التعليمية.واكتفاء الحكومات بمهمات الإشراف والتوجيه والتمويل الجزئي ,ومنح المؤسسات التعليمية حرية أوسع برسم سياساتها التعليمية واتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذها.وخضوعها للرقابة والمساءلة.
(جريو،٢٠٠٨ :١٨) .

وفي ضوء ذلك جاء اهتمام الباحث بموضوع التعليم العالي، وذلك من منظور الجدل الدائر حول تحوله لسلعه والتأثيرات المترتبة على ذلك بشكل عام ، وعلى الاستبعاد الاجتماعي بشكل خاص.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

وجد جدل كبير في التراث حول إذا ما كان التعليم يعد خدمة عامة أم سلعة خاصة ، فهناك من يرى أن التعليم يجب أن يكون في يد القطاع الخاص وأن يعامل كأي سلعة أخرى ويقدم لتلبية الحاجات، وفي المقابل هناك من ينظر للتعليم على أنه خدمة عامة لكافة المواطنين ، ويجب أن تقع على كاهل الدولة بصورة أساسية ، ومن أنصار الرأي الأول الليبراليين الجدد ، ومن أبرز رواد الاتجاه الثاني Grace الذي ذهب إلى أن التعليم خدمة عامة يجب أن يتاح بشكل ديموقراطي لتحسين القدرات الذهنية والإبداعية الممكنة لكافة المواطنين.(Tolofari, 2008: 15) .

فالاتجاه الأول يتبنى وجهة نظر أن التعليم يعد حقاً من حقوق الإنسان حسب ما نصت عليه المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، فالحق في التعليم يغلب عليه الطابع الفردي والجماعي في آن واحد ويعد مدخلاً لتمكين وتقوية الحقوق الأخرى ، كي يدرك الفرد هذه الحقوق ويتسنى له أن يميز حالات انتهاك حقوقه ويدافع عنها.

ويضيفون أن التعليم ليس فقط حقاً في حد ذاته وإنما هو المحور الأساسي الذي تدور حوله كامل منظومة حقوق الإنسان ، وذلك باعتبار أن التعليم بوصفه أداة للتوعية هو الضمانة الحقيقية لإرساء قيم حقوق الإنسان ونشرها على أوسع نطاق، وينطبق ذلك على التعليم في كافة مراحله وبشكل خاص مرحلة التعليم العالي ، وقد أكدت على هذا المعنى المادة ١٣ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي بلورت هذا المفهوم والسبيل إلى تحقيقه عبر تعميم التعليم وجعله إلزامياً ومتاحاً للجميع ، كذلك أكدت تلك المادة على أن تفعيل هذا الاتجاه يعتمد بشكل أساسي على أن يكون التعليم مجانياً . (مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ٢٠٠٧: ٣) .

لذا اتجهت الجامعات إلى تطبيق شعار التعليم للجميع من خلال استغلال وسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة .مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التعليم الجامعي مثل التعلم عن بعد والتعليم الافتراضي والتعليم المفتوح .وهذه الصيغ الجديدة لا تحل محل التعليم التقليدي ولا تستبدله ولكنها تتكامل معه لتحقيق مبدأ استمرارية التعليم.(عكاشة، وحوالة، ٢٠١٠ :٣) .

وتتبع إشكالية تحويل التعليم إلى خدمة بمقابل بدعوى رفع كفاءته إلى زيادة نسبة التفاوت بين المنتفعين بالخدمة التعليمية في القدرة على أداء المقابل المادي، وهو ما يحمل العديد من التأثيرات السلبية التي تنعكس مباشرة على العملية التعليمية ذاتها. فمن ناحية يعتبر هذا الاتجاه إهدارا لمبدأ تكافؤ الفرص حيث لن يستطيع الحصول على التعليم بوصفه سلعة بمقابل إلا من يملك هذا المقابل، هذا بالإضافة إلى إنه يفقد المؤسسة التعليمية حيادها تجاه الطلاب ويعمق التمييز بينهم على أساس القدرة الاقتصادية.من ناحية أخرى يؤدى تحويل العملية التعليمية لسلعة إلى التأثير السلبي على جودة التعليم، فمن يستطيع دفع مقابل وسائط تعليمية متطورة ومبان مجهزة وتوفير مادة علمية حديثة ويقتطع مما يدفعه رواتب لأساتذة جاءوا خصيصاً للتدريس له لأنه يدفع أكثر سوف يحصل على مستوى تعليمي جيد أما من لا يملك دفع مقابل كل ما سبق سوف يظل يدرس في نفس قاعات الدرس الغير صالحة للتدريس وبدون وسائط تعليمية وسوف يدرس له أساتذة يتقاضون رواتب لا تكفى لسد الرمق وبالتالي تكون النتيجة أنه يحصل على مستوى تعليمي رديء .

وتظهر الفجوة بين المستويين عند الوصول إلى مرحلة الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج، ففي ظل اقتصاد السوق الذي يعزز روح المنافسة بين المرتبطين به بشكل أو بآخر ستكون الأفضلية للحاصل على التعليم الخاص وهو ما يحمل العديد من المخاطر الأخرى التي تتمثل في حرمان الحاصلين على تعليم مجاني من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي من التعليم والتدرج عبر مراحله المختلفة، بما يحمله ذلك من تبعات اجتماعية سلبية تتعلق بازدياد معدل الجريمة والهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص العمل وهو ما ينعكس كلية على المجتمع بأسره ويعوقه عن اللحاق بمسيرة التقدم الحضاري (أحمد ، والزهراء ، ٢٠١٠: ١٣) .

ووفقاً للاتجاه الثاني ومسايرة للاتجاهات النيوليبرالية المحدثة ، نحو ما يسمى بتسليع التعليم عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، وأصبح التعليم مجرد سلعة معروضة تخضع لآليات العرض والطلب، وتمثل ذلك التوجه في العديد من البرامج كالتعليم المميز والجامعات الخاصة والبرامج التي تدرس باللغات الأجنبية وبرامج الانتساب ، والتعليم المفتوح في الجامعات المصرية ، الأمر الذي كان له مردوداته على العملية التعليمية برمتها.

فيشير المشهد التعليمي المعاصر والمعاش إلي العديد من الدلالات ، فهناك توسع غير مسبوق في إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية، فقد تمت الموافقة في عام ١٩٩٦ علي إنشاء أربع جامعات خاصة وتوالت الموافقات علي استحياء بعد ذلك، ثم تم التوسع بصورة غير مسبوقة لتلك الجامعات ، فضلاً عن المعاهد العليا الخاصة ، اهلك ،حوتفملا ميلعتلاو تديدجلا جمارباو تاافورصمب ةيزيلجنلاا ةغللاب ميلعتلا نءكيهاد .يلاعلا ميلعتلا عيلست سركتو معدت لاكشأو غيص

ويعتبر النظر إلي التعليم كسلعة مسألة أخطر وأكثر تعقيداً مما تبدو في ظاهرها وفي نظر المروجين لتلك السياسة التي تسعي إلي حرمان قطاعات واسعة المواطنين من حقهم الأصيل في التعليم والذي حرموا منه أصلاً بحكم وضعهم الاجتماعي والطبقي سنوات طويلة، فالنظر إلي التعليم العالي تحديداً ، والتعليم بشكل عام بوصفه سلعة تباع وتشتري في السوق يقتنيها من يستطيع دفع ثمنها وتحمل تكلفتها المادية، سوف يؤثر ذلك علي التعليم بطريقة أو بآخري ويحول التعليم إلي

نظام للنخبة والقلة القادرة علي دفع الكلفة، مما يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي لفئات محددة غير قادرة على شراء تلك السلعة.

ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على مظاهر تسليع التعليم العالي ومحدداته ، وانعكاساته على الاستبعاد الاجتماعي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

أ- بلورة مفهوم تسليع التعليم العالي ومحدداته والآثار المترتبة عليه، كأحد المفهومات الجديدة في علم الاجتماع ، وكذلك التعرف على رؤى المبحوثين حول واقعه من حيث التعريف والأسباب والنتائج.

ب- كشف النقاب عن أحد المفهومات الحديثة في علم الاجتماع وهو الاستبعاد الاجتماعي ، وبالتالي عرض التراث السوسيولوجي الدائر حول المفهوم، ورؤى المبحوثين حول المفهوم من حيث مفهومه وأسبابه والنتائج المترتبة عليه.

ت- التعرف على طبيعة العلاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

انطلقت الدراسة من محاولة الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية تندرج من كل منهم عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

١- ما واقع تسليع التعليم العالي من وجهة نظر المبحوثين؟

أ- ما مفهوم تسليع التعليم العالي؟

ب-ما المظاهر المختلفة لتسليع التعليم العالي؟

ت-ما الأسباب الكامنة وراء تسليع التعليم العالي؟

ث-ما النتائج المترتبة على تسليع التعليم العالي؟

٢- ما طبيعة الاستبعاد الاجتماعي؟

أ- ما رؤية المبحوثين لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي؟

ب-ما الأسباب المؤدية للاستبعاد الاجتماعي؟

ت-ما النتائج المترتبة على الاستبعاد الاجتماعي على الفرد والمجتمع؟

٣- ما طبيعة العلاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي؟

خامساً: مفهومات الدراسة:

١ – الاستبعاد الاجتماعي:

يعد مصطلح الاستبعاد الاجتماعي من المصطلحات المعقدة متعددة الأبعاد بسبب الاختلافات في الاتجاهات النظرية والخلفيات العلمية المرتبطة بدراسة المفهوم. والاستبعاد الاجتماعي هو مصطلح مختصر لما يمكن أن يحدث حال معاناة الناس أو المناطق من مشكلات مترابطة مثل الفقر والبطالة والإسكان الفقير ومعدل الجريمة المرتفع وسوء الحالة الصحية والتفكك الأسري ، مما يخلق في نهاية المطاف دائرة خبيثة معقدة. (Brandsma, 2000: 16-17) .

وترى Amartya (٢٠٠٠) أن الجذور التاريخية لمهوم الاستبعاد الاجتماعي ترجع إلى عهد بعيد إلى أرسطو .(Mathieson , et.al., 2008: 5) بينما تيشير Room(٢٠٠٦) إلى أن جذور المفهوم ترجع إلى النظرية الاجتماعية الوظيفية عند إميل دوركايم . (Rawal, 2009: 162) وبغض النظر عن الجذور التاريخية للمفهوم ، فإنه من المتفق عليه شيوع هذا المفهوم في أوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين ، خاصة في فرنسا في سبعينيات القرن الماضي ومنه إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي .(Mathieson , et.al., 2008: 9) .

فلقد نشأ مصطلح الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي في الأصل في السياسة الاجتماعية في فرنسا، لكي يشير إلى أولئك الذين تم استبعادهم أو إقصاؤهم إدارياً من قبل الدولة، ومع مرور الوقت أصبح المصطلح يستخدم على نطاق واسع ليشمل الشباب الساخطين – غير الراضين عن أوضاع الحياة – والأفراد المعزولين، في تلك الأثناء وتحديداً في أمريكا الشمالية بدأ مصطلح الفجوة الرقمية يستخدم للإشارة إلى أولئك الناس الذين تقطعت بهم سبل الاستفادة من المساعدات المجتمعية بسبب عدم كفاية فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . كما بدأ يستخدم في الدول النامية لغة الحقوق المدنية والإنسانية بشكل ملموس.(صالح، ٢٠١١: ٩) .

وذهب Walraven إلى أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن يستخدم لوصف أشياء كثيرة مختلفة منها : (Brandsma, 2000: 17-18) .

١- يشير إلى المشكلات المعقدة مثل البطالة والفقر المدقع ، تلك المشكلات التي تضخمت في دولة الرفاهية الحديثة ، والتي ستؤدي إلى استبعاد السكان

من المشاركة في كافة الأنشطة والروابط السياسية والثقافية والاجتماعية والمؤسسية.

٢- نقص في مصادر المشاركة في المجتمع ، والتي تكون الوجه الآخر لنقص المواطنة ، ومصادر المشاركة ليست فقط المصادر المادية – كالدخل – ولكنها قد تكون غير مادية مثل الصحة والرفاهية والمشاركة الاجتماعية والإسكان والتعليم وفرص العمل.

٣- التفاوت الاجتماعي، حيث التفاوتات الاجتماعية الكبيرة بين المواطنين في الدخول وغيرها.

ويمكن القول بأن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يتسم بأنه مفهوم متعدد الأبعاد، دينامي، موجه بفاعل محدد، شأنه شأن الاندماج يرتبط بمفهوم المشاركة. ((Brandsma, 2000: 17)) .

وعرف الاستبعاد الاجتماعي اجرائياً على أنه" يعد الفرد مستبعداً اجتماعياً إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه(هيلز، ٢٠٠٧ : ٦٨)، وأضاف "هيلز" فقرتين للتعريف في كتابه هما: أن تكون عدم مشاركة الفرد في الأنشطة المذكورة ترجع لأسباب لا سيطرة له عليها ، وأن يكون راغباً في المشاركة. (هيلز، ٢٠٠٧ : 71) .

ووفقاً للاتحاد الأوروبي ، يعرف الاستبعاد الاجتماعي على أنه مفهوم أوسع من الفقر يتضمن عدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبعض ملامح الاغتراب وعدم التقدير المجتمعي. وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين نوعين من التفسيرات للاستبعاد الاجتماعي هما:) (Muddiman, n.d.: 2–5) .

أ- التفسيرات الضيقة ، وغالباً ما تركز على الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر، والحرمان المتجدد عبر الزمن، والآثار البالغة لهذا الحرمان على الجماعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

ب – التفسيرات الواسعة ، وتركز بدورها على احتمالية وجود نسبة كبيرة من السكان مستبعدة من بعض الأنشطة الحياتية على الأقل، والتركيز على البعد الاجتماعي

للمواطنة المرتبط بفكرة المساواة في الفرص والحماية من الفقر، وكذلك عدم الرغبة في وجود مجتمعات متماسكة لا تراعي الفروق الفردية.

ويرتبط الاستبعاد الاجتماعي بالفقر واللامساواه ولكن يجب ألا يقاس بإحداهما فقط، فمصطلح الاستبعاد الاجتماعي أوسع من الفقر. ووفقاً لـ (Atkinson) فإن الاستبعاد الاجتماعي يجب النظر إليه في إطاره البنائي، فلا يمكننا القول بأن شخص ما مستبعد اجتماعياً أم لا دون النظر إلى أوضاع ومكانات الآخرين في المجتمع.(Chakravarty & Ambrosio,2000: 3)، لذلك فإن المستبعد اجتماعياً يمكن أن يكون فرد أو مجموعة صغيرة أو كبيرة من السكان أو منطقة محددة. (Li,Bingqin,2005: 55) .

وتوافقاً مع ذلك، ذهب Saunders إلى أن مصطلح الاستبعاد الاجتماعي أوسع من الفقر ، ويتضمن عدة عمليات متعلقة بتجاهل الحقوق وانخفاض نسبة المشاركة ، وأن له ثلاثة أبعاد تتمثل في عدم الاندماج (نقص المشاركة)، والاستبعاد من الخدمات (نقص في إتاحة الخدمات الرئيسية) ، والاستبعاد الاقتصادي (نقص في إتاحة الموارد الاقتصادية). (Wilks & Wilson , 2010: 1-2)

وبالتالي يوجد اختلاف بين مدرستين: من يركزون على نقص مشاركة الأفراد في المجتمع ، وهؤلاء الذين يعرفون الاستبعاد الاجتماعي على أنه نقص في إتاحة حقوق المواطنة لمجموعة من السكان أو المجتمع أو الدولة . (Mathieson , et.al., 2008: 21)

وفي بريطانيا في تسعينيات القرن الماضي تم تحديد أربعة أبعاد للاستبعاد الاجتماعي هي: (هيلز، ٢٠٠٧ : ٦٩) .

- الاستهلاك : التمكن من شراء السلع والخدمات.
- الإنتاج : المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية.
- المشاركة السياسية: الاشتراك في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو القومي.
- التفاعل الاجتماعي: التكامل مع الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي.

وتؤكد معظم تعريفات الاستبعاد الاجتماعي على عدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والشعور بالاغتراب وعدم

التقدير المجتمعي. وعلى النقيض من الفقر والبطالة ، يدور مفهوم الاستبعاد الاجتماعي حول العلاقة بين الفرد والمجتمع وديناميات هذه العلاقة. (Klasn, n.d: 2) .

ويؤكد البعض على بعد آخر لقضية الاستبعاد الاجتماعي يتمثل في إنكار أو عدم تحقق الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة ، ويتضمن ذلك عدة مزايا منها ما يلي:(Klasn, n.d: 2-3) .

١- التأكيد على عدم القدرة على المشاركة يعد اختراقاً للحقوق الأساسية التي يجب أن ينالها كافة المواطنين ، وذلك على النقيض من الفقر الذي ينظر إليه غالباً على أنه قضية اجتماعية أو قضية رفاهية.

٢- إنها ليست مطلباً لتوحيد الدخول ، ولكنها مدخلاً للحرية المتاحة للجميع للتمتع بكافة حقوق المواطنة ، فقد وضع تمييزاً هاماً بين قرار الأفراد بعدم المشاركة في شؤون المجتمع، وعدم قدرتهم على فعل ذلك.

٣- إنه يدرك تنوع الناس في قدراتهم في الاستفادة من الفرص المتاحة ، لذا فإن الإدعاء بالقدرات المتساوية – القدرة على ممارسة الحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنة – ربما يلقي أعباء إضافية على المجتمع.

٤- إنه يركز على الغايات وليس الوسائل ، وفي ضوء ذلك يمكن التمييز بين الاهتمام بفقر الدخل والاهتمام بالاستبعاد الاجتماعي، فالأموال هي مجرد وسيلة واحدة من الوسائل العديدة المتاحة لتحقيق الاندماج في المجتمع والمشاركة في أنشطته، ولكن الاندماج هو غاية في حد ذاته، والفقر هو أحد العوامل التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي ، حيث يحول أو يمنع الفقراء من امتلاك الوسائل المادية للمشاركة ، ولكنه ليس العامل الوحيد . فقد يستبعد غير الفقراء من المشتركة ، وربما لا يشعر بعض الفقراء بالاستبعاد.

ويوجد العديد من الأبعاد غير المتداخلة بالضرورة للاستبعاد الاجتماعي تتمثل في :(Breman , 2004:1) .

أ- البعد الاقتصادي: ويشير إلى عدم القدرة على الاندماج في فرص العمل التي تتيح دخلاً مناسباً لإشباع المتطلبات الأساسية.

ب- البعد السياسي : ويتضمن نقصاً في إتاحة موارد القوة وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في عملية اتخاذ القرار بدءاً من المستوى الأسري فصاعداً.

ت- البعد الاجتماعي : حيث يكون الاستبعاد مرادفاً للتقليل من الشأن وفقدان الاحترام والكرامة من وجهة نظر الفرد ومن وجهة نظر الآخرين.

وتوجد ثلاثة مداخل لتعريف الاستبعاد الاجتماعي تتمثل فيما يلي: (Shucksmith & Philip , 2000 : i)

أ- مدخل الاندماج: حيث ينظر إلى العمل على أنه العامل الأساسي للاندماج ، وذلك من خلال توافر الدخل والهوية والشعور بالاعتزاز بالذات .

ب- مدخل الفقر: حيث ينظر للفقر ونقص الموارد المادية على أنه العامل الرئيس للاستبعاد الاجتماعي.

ت- مدخل الطبقة الدنيا: حيث ينظر إلى المستبعدين على أنهم منحرفين عن المعايير الثقافية والأخلاقية للمجتمع.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بوجود العديد من الأبعاد غير المتداخلة بالضرورة للاستبعاد الاجتماعي تتمثل في :(Breman , 2004:1) .

أ- البعد الاقتصادي: ويشير إلى عدم القدرة على الاندماج في فرص العمل التي تتيح دخلا مناسباً لإشباع المتطلبات الأساسية.

ب- البعد السياسي : ويتضمن نقصاً في إتاحة موارد القوة وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في عملية اتخاذ القرار بدءا من المستوى الأسري فصاعداً.

ت- البعد الاجتماعي : حيث يكون الاستبعاد مرادفاً للتقليل من الشأن وفقدان الاحترام والكرامة من وجهة نظر الفرد ومن وجهة نظر الآخرين.

وترجع الصعوبة في تحديد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ومؤشراته ، وعدم الاتفاق على تعريف محدد للمفهوم نظراً لعدم وجود اتفاق على تعريف الظاهرة نفسها أو أسبابها الرئيسية ، فقد يعرف على أنه عملية دينامية للإقصاء من المشاركة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . أو أنه قصور يحدث عندما يعاني الفرد من عدة مشكلات مترابطة مثل البطالة ، وضعف المهارات ، والدخول المنخفضة، والإسكان الفقير وغيرها من المشكلات. (Levitas, n.d :1) .

ويتضمن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي غالباً تقسيمات أو ثنائيات (بين المندمجين والمستبعدين) تدور حول التهميش (المهمشون المستبعدون في مقابل غير المهمشين المندمجين)، وحول الاستقطاب (الطبقة الدنيا المستبعدة مقابل باقي الطبقات غير المستبعدة)، وحول التجزئة والعزلة(العاطلين في مقابل العاملين)، وبصفة عامة حول غير المشاركين مقابل المشاركين، وبالتالي يرتبط مصطلح الاستبعاد الاجتماعي بالاندماج ، فينظر الكثيرون إلى الاستبعاد الاجتماعي على أنه الواقع العكسي للاندماج الاجتماعي.(Murie & Musterd, 2004 : 1442) .

ويتسم الاستبعاد الاجتماعي بأنه: (Mathieson , et.al., 2008: 21)

أ- مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، ويعمل على كافة المستويات الاجتماعية .

ب-مفهوم دينامي : يؤثر ويتأثر بطرق ودرجات مختلفة على مستويات اجتماعية مختلفة عبر الزمن.

ت-مفهوم عقلاني: فمن ناحية يهتم بتفكك العلاقات بين الناس والمجتمع متمثلاً في نقص المشاركة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والقوة ، فضلاً عن أنه نتيجة للعلاقات الاجتماعية غير المتكافئة.

ث-يعبر عنه في صورة متصل على اعتبار أنه يؤثر على جزء من السكان بدرجات متفاوتة.

ج- يعتبر عملية: متضمنة في علاقات القوة غير المتكافئة التي تخلق التفاوتات أو كحالة من المساوئ المتعددة.

ولقياس الاستبعاد الاجتماعي وضع Levitas وآخرون (١٩٩٨) مصفوفة مشكلة من عشرة عناصر ارتبطت الثلاثة الأولى منها بالموارد والسبعة الأخيرة بالمشاركة ، وذلك على النحو التالي: (Mathieson , et.al., 2008: 41)

أ- الموارد الاقتصادية/ المادية.

ب-إتاحة الخدمات العامة والخاصة.

ت-الموارد الاجتماعية.

ث-المشاركة الاقتصادية.

ج- المشاركة الاجتماعية.

ح- المهارات والتعليم والثقافة.

خ- المشاركة المدنية والسياسية.

د- جودة الحياة.

ذ- الصحة.

ر- البيئة.

ز- الجريمة والإجرام.

وللاستبعاد الاجتماعي آثار سلبية على الفرد والمجتمع ، فعلى المستوى الفردي يؤدي إلى ضعف الانجاز التعليمي، والخسارة المالية، فالمجموعات المستبعدة اجتماعياً أكثر احتمالا لأن تعمل في الأعمال منخفضة الأجر، والإتاحة الأقل للخدمات ، والضغوط النفسية، والآثار الصحية السلبية ، ونقص الآمال والرغبات , أما على مستوى المجتمعي فيؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي ، والمعدلات المرتفعة من الجريمة، وضغوط إضافية على السكان الذين يعملون مع المجموعات المستبعدة اجتماعياً، وتقليل درجة الحراك الاجتماعي. (Social Exclusion Unit ., 2001: 22-23)

وفي ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى التعريف التالي للاستبعاد الاجتماعي:

" عملية دينامية معقدة من الحرمان – سواء للفرد أو الجماعة أو المجتمع أو منطقة ما من التمتع بحقوقها الأساسية التي أقرها القانون والتي تعد جزءاً أصيلاً من مبدأ المواطنة، الأمر الذي قد يترتب عليه العديد من المضار على كافة المستويات."

والتعريف السابق يشير إلى عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

أ- أن الاستبعاد الاجتماعي قد يكون نتيجة لممارسات وسياسات خاطئة .

ب- إنه مفهوم معقد وديناميي .

ت- أنني أخذت بالمفهوم الواسع للاستبعاد وهو منظور حقوق الإنسان.

ث- يرتبط مفهوم الاستبعاد بمفهومات الحرمان والمواطنة.

ج- للاستبعاد الاجتماعي آثار سلبية على كافة المستويات.

٢- تسليع التعليم العالي:

عرف Pearsall & Trumble السلعة بأنها شيئ أو مادة خام يمكن أن يباع ويشترى، أما الخدمة فهي المساعدة أو أداء عمل للآخر أو للمجتمع المحلي، كما

عرف Noble السلعة بأنها شئ ما يصنع أو ينتج أو يوزع من أجل التبادل في السوق.(Tolofari ,2008 : 15)

ويقصد بالتعليم العالي في مصر كل المؤسسات التعليمية التي تشترط لالتحاق الطلاب بها حصولهم على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها . ويكشف النظر إلى هذه المؤسسات التعددية الهائلة التي تتسم بها، فهي تنقسم ما بين جامعات ومعاهد عليا، وتنقسم المعاهد العليا إلى معاهد عليا عامة وأخرى خاصة، وداخل الجامعات هناك الجامعات المصرية العامة والخاصة ، وهناك الجامعات الأجنبية، كما تنقسم الجامعات المصرية والمعاهد المصرية إلى مدنية ودينية، وفيما يتعلق بلغة التعليم فتنقسم الجامعات والأقسام داخل الجامعات إلى جامعات تدرس باللغة الأجنبية وجامعات ومعاهد تدرس بلغة أجنبية ، أو جامعات تتيح التدريس في بعض كلياتها وأقسامها بلغة أجنبية, ذلك إلى جانب اللغة العربية التي تسود في كلياتها وأقسامها الأخرى. (السيد، http://www.pidegypt.org/download/24-2-2008education-conf)

أما التسليع التربوي التعليمي بشكل عام، فيعرف على أنه تحويل التربية والتعليم من رسالة سامية إلى سلعة تجارية. وهو عملية تؤدي إلى تشييء التربية والتعليم بعد تشييء الإنسان نفسه، حيث إنه يحول التربية والتعليم إلى بضاعة استهلاكية تباع وتشترى، وتخضع لقانون العرض والطلب، ويستطيع البعض الحصول عليها بينما يعجز البعض الآخر عن ذلك، وتتعرض في بعض الحالات للغش كأي سلعة أخرى. وفي هذه العملية يصبح الهدف الأسمى للتربية هو تحقيق الربح، ويتم تسويقها والترويج لها بأساليب شتى مشروعة وصادقة في بعض الأوقات، وينتابها الكذب والتزوير في أوقات أخرى. (التريكي، ٢٠١٢) .

ويعرفه Alexander على أنه إدخال التربية إلى الأسواق وعرض الدرجات العلمية كبضاعة للبيع ، وتحويل المؤسسات العلمية إلى شركات تجارية هدفها تحقيق الماكسب المالية ، وعملها قائم على التنافس ومبدأ البقاء للأصلح . (السورطي، ٢٠٠٤: ١٨٣).

وقدم Sawyerr مصطلح تسليع المعرفة باعتباره تحول المعرفة إلى سلعة جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك. وذهب Niadoo إلى أن إدراك التعليم العالي كسلعة

لتشجيع القدرة التنافسية ، وكخدمة مربحة يمكن أن تباع في السوق العالمي قد بدأ يطغى على الأهداف الاجتماعية والثقافية للتعليم العالي عامة. Potshelo , 2008: (2) .

فعملية تسليع التعليم ليست ببساطة عملية اقتصادية مرتبطة بحوكمة وهيكلة الجامعات ، ولكنها عملية رمزية تحل عن طريقها قيم السوق المصاحبة لفكرة القطاع الخاص الساعي للربح محل القيم التقليدية التي كانت ترى أن التعليم هو مجرد خدمة عامة تقدم لكافة أعضاء المجتمع. (Chorney, 2010:14) .

وعرف Noble تسليع التعليم العالي على أنه التحول المتعمد للعملية التعليمية إلى شكل السلعة من أجل تحقيق مكاسب تجارية ، ففي تسليع التعليم العالي تحول الهدف من تقديم خدمات اجتماعية للجميع إلى عرض سلعة تجارية للبيع .(Tolofari ,2008١٦:)

وتنطلق الدراسة من التعريف التالي لتسليع التعليم العالي" تحويل مؤسسات التعليم العالي سواء أكانت جامعات – حكومية أم خاصة، عربية أم أجنبية ، عامة أم دينية – أو معاهد – حكومية أو خاصة – إلى سلعة تخضع لآليات العرض والطلب في كافة عملياتها بدءاً من المدخل – وهو الطالب – الزبون- مروراً- بالعمليات- التدريس والمناهج والامتحانات – وانتهاءً بالمنتج المتمثل في الخريج أو البحث العلمي .

سادساً: التوجه النظري للدراسة :

تنطلق الدراسة من التصورات التالية ، والتي تؤكد في مجملها أن قضية الاستبعاد الاجتماعي قضية مجتمعية متعددة الأبعاد، لا يمكن أن تفهم إلا من خلال فهم السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المحيطة ،وذلك على النحو التالي:

١- إن تشخيص أزمة نظام التربية والتعليم والتكوين في كل مكوناتها ، يجب أن يقوم، ضرورة، على ربطها بالسياقات والشروط الاجتماعية المتمايزة التي كان لها دور ما في إفرازها، إنتاجها وإعادة إنتاج شروط إنتاجها في أوضاع

محددة في الزمان والمكان. وذلك هو واقع النظم التربوية في الوطن العربي، رغم ما بينها من قواسم مشتركة.

وبالتالي يمكن القول بأن تسليع التعليم العالي لا ينفصل بشكل أو بآخر عن تسليع معظم جوانب الحياة الاجتماعية كتسليع الجسد وتسليع الرعاية الصحية ، ويرتبط ذلك بشكل أو بآخر بالتغير الذي طرأ على السلم القيمي واحتلال القيم الاقتصادية قمته.

٢- تحديد الأهمية النسبية لدور ومكانة كل من هذه الشروط والعوامل: سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وغيرها، والتمييز فيها بين الأسباب والنتائج، والسوابق واللواحق.

٣- يجب ألَّا يمنع هذا التحديد بلورة منظور شمولي للأزمة التربوية يتجاوز المقاربة الاختزالية التبسيطية لها، التي تفسرها بأحد جوانبها أو أبعادها، والنظر إليه كما لو كان محدداً ومفسراً لكل مكوناتها المتشابكة التعقيد والتركيب.

٤- تقتضي هذه الحيثيات كلها اعتبار هذه الأزمة ظاهرة بنيوية مركبة، وأنها، على مستوى خلفيتها السوسيولوجية، جزء من أوضاع اجتماعية شمولية، أي من كلٍّ مجتمعي هيكلي مأزوم، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي العربي العام.

٥- وبناءً على ذلك فإن الأزمات التربوية ، والتي من أبرزها تحول التعليم العالي إلى سلعة ، تختلف من حيث عوامل إنتاجها ومن حيث حدتها وعمقها ومظاهرها وامتداداتها، من وضع مجتمعي إلى آخر. وذلك بما يتسم به كل وضع من خصوصيات، ومن شروط ترتبط بمستوى تقدمه الاقتصادي والاجتماعي الخاص، وبطبيعة اشتغال بنياته ومؤسساته وأجهزته السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والاجتماعية المتعددة. ولنستحضر هنا راهن «المسألة التربوية» في مجتمعاتنا العربية بما لها من دلالات وجوانب وأبعاد.

٦- إن أزمة النظم التربوية، سواء في المجتمعات المتقدمة أو في مجتمعات العالم الثالث، كما هو وضع الوطن العربي، ليست ناجمة فقط عن عوامل

أو مفعولات محض عولمية رغم خطورة وثقل التحديات والإكراهات التي أصبحت تطرحها التحولات الراهنة للعولمة على نظم وسياسات التربية والتعليم والتكوين في كافة المجتمعات، وإنما هي منتوج لتفاعل العديد من الشروط والعوامل البالغة التشابك والتعقيد(محسن ، ، ٢٠٠٨: ٥)

٧- إن موضوع الاستبعاد الاجتماعي ، الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب ، موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. فالاستبعاد ليس أمرا شخصياً ولا راجعاً إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها. وهو ليس موقفا سياسيا فقط ولا طبقيا ولكنه جماع كل ذلك . وهو ليس شأن الفقراء وحدهم ولا الأغنياء وحدهم وإنما هو مشكلة الجميع ، وليس أمامهم سوى تقليل الاستبعاد وتعظيم الاندماج وتحقيق الاستيعاب : أي المواطنة الحقة. (الجوهري،٢٠٠٧ : ١١)

٨- لقد حظي مفهوم الاستبعاد بالكثير من الاهتمام بين العلماء الاجتماعيين عموما .وقد ناقشوا خصائصه، وأبعاده، وتطوراته، ومقاييسه، وتم التركيز على علاقته بالفقر، والفقر متعدد الأبعاد، واللامساواة. والمفارقة أنه بينما تم التركيز على علاقة الاستبعاد بالفقر تم تجاهل ربط الاستبعاد الاجتماعي بقضايا الصراع الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية، وبهذا الخصوص يوضح اندرو فيشر Andrew Fischer مستنكرًا هذا التجاهل ":إن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يوفر مساهمة هامة وقيمة لفهم التهميش، والحرمان، والتمييز، والصراع، وكل ذلك يمكن إن يحدث في غياب الفقر.(الحوراني، ٢٠١٢ :٢٣٠) .

٩- نتفق مع ما ذهب إليه Bhalla and Lapeyre حيث يشيران إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط بالتغيرات البنائية الاجتماعية – الاقتصادية أكثر مما يرتبط بخصائص الأفراد وسلوكياتهم، فالاستبعاد يولد حالة من الحرمان تظهر نتائجها الأولية بصورة استقطاب اجتماعي فيما يتعلق بفجوات الدخل بين الطبقات العليا والدنيا، وكذلك التشظي الاجتماعي ونقص الحماية،

بالإضافة إلى انه يخلق أزمة في التضامن الاجتماعي. .(الحوراني، ٢٠١٢ :٢٣٥) .

سابعاً: الدراسات السابقة :

هدفت دراسة (الخواجة، ٢٠٠٢) إلى التعرف على دور التعليم في إعادة التفاوت الطبقي وتوسيع هوة التمايزات الاجتماعية بين أفراد المجتمع المصري. وطبقت الدراسة في مدرستين إحداهما مدرسة حكومية والأخرى مدرسة لغات بمدينة طنطا كنموذج حي لقياس تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أظهرت الدراسات أن لها تأثير في إحداث هذا التمايز الاجتماعي نتيجة للتعليم في كثير من الدول النامية والمتقدمة.واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن . واعتمد الباحث في جمع البيانات على استمارة استبيان مقننة طبقت على ٣٢٠ تلميذاً بالمدرستين العامة والخاصة . كما اعتمد الباحث على المقابلات المفتوحة التي أجريت على بعض الخبراء والمسؤلين عن التعليم بمدينة طنطا بنوعيه العام والخاص. وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة أسباب تتفاعل فيما بينها في جعل التعليم ما قبل الجامعي يسهم في إعادة التمايزات الاجتماعية في المجتمع المصري من أهمها الأسباب التي تتعلق بنوع التعليم نفسه ، والعوامل التي تتعلق بالبرامج الدراسية ، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم ، والوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة ، والشروط التي يتطلبها سوق العمل .

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في استخدامها للمنهج الوصفي المقارن مع اختلاف طبيعة المقارنة . وكذلك في اهتمامها بتأثير التعليم الخاص على الوضع الطبقي في المجتمع وهو ما يمثل أحد إشكاليات الدراسة الحالية المرتبطة بسؤال الاستبعاد الاجتماعي ، مع اختلاف نوعية التعليم الذي تهتم به كلتا الدراستين ، وتتمثل هذه الإشكالية في اتجاهات المبحوثين حول مشاركة القطاع الخاص في التعليم الجامعي في ظل الوضع الحالي لزيادة عدد الجامعات الخاصة المحلية والأجنبية.

وحللت دراسة (السورطي ، ٢٠٠٤) ظاهرة التسليع في التربية العربية من خلال تقصي مظاهرها وأسبابها ونتائجها ، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي

الذي يعتمد على جمع المعلومات من خلال الإطلاع الدراسات السابقة المتعلقة بظاهرة التسليع في التربية العربية. وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم مظاهر التسليع السائدة في التربية العربية هي : الدروس الخصوصية والمدارس والجامعات الخاصة والتسليع في المناهج الدراسية والبحث التربوي والامتحانات . أما أسباب التسليع التربوي فتمثلت في الأسباب الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والفلسفية ، بالاضافة إلى تأثير العولمة . وأسفرت النتائج عن أن التسليع التربوي له آثار هامة منها تشويه قيم الطلاب ، وإضعاف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، واغتراب الطلاب ، وإضعاف العملية التعليمية .

وتتشابه الدراسة السابقة مع دراستي في تناولها لموضوع التسليع التربوي وانعكاساته المختلفة، لكن الدراسة الحالية تختلف من حيث التركيز على تسليع التعليم العالي بصفة خاصة وانعكاساته على إحدى القضايا المجتمعية وهي الاستبعاد الاجتماعي.

وحاولت دراسة (العتيبي ، ٢٠٠٥) التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام، ومسؤولي القطاع الخاص في مدينة الرياض، إضافة إلى التعرف على آراء المسؤولين في الجانبين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، مع وضع تصور مقترح لتحديد صيغ وآليات إجرائية لتفعيل إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي للتعرف على آراء المسؤولين من خلال استبانة وزعت على(٣٩٢) مسؤولا من مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص خلال العام الجامعي١٤٢٣/١٣٢٤ وقد كشفت الدراسة عن أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيف في مجمله، وكان من أبرز المجالات التي يسهم القطاع الخاص في تمويلها من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ما يلي: تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب ، وطباعة النشرات التربوية، وإنشاء المباني التعليمية. أما مسئولوا القطاع الخاص فقد أعطوا أهمية أكبر للمجالات التالية:تدريب الطلاب،

وتقديم الهبات النقدية، وتقديم الجوائز التشجيعية، وأن هناك إمكانية عالية لإسهام القطاع الخاص في تمويل مجالات التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام، وإمكانية ضعيفة من وجهة نظر مسؤولي القطاع الخاص.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في تناولها أحد مظاهر تسليع التعليم ، ألا وهو إسهام القطاع الخاص في التعليم ، ولكن الدراسة الحالية تختلف في اتساع الموضوع وكذلك في التعرف على رأي المستفيدين ، فضلاً عن المسؤولين.

وتأسست مشكلة دراسة (زايد، ٢٠٠٨) على الإجابة على التساؤلات التالية: ماذا عسى أن تكون حالة الحراك الاجتماعي في مصر؟ وما دور التعليم في إحداث هذا الحراك؟ وإلى أي مدى يسهم التعليم في إحداث فروق جيلية بين الأفراد؟ وإلى أي مدى ينقلهم عبر المكان؟ وعبر السلم الاجتماعي إلى أعلى ؟ وهم إذ يتحركون ، هل يحرصون على أن يكوّنوا رؤية إيجابية اندماجية، أم أنهم يهربون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية فحسب ؟ اتجه البحث نحو منهج المسح بالعينة معتمداً على تصميم استبيان ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : أن هناك تغيراً وحركة صعود واضحة بين جيل الأبناء وجيل الآباء بالنسبة للحراك الاجتماعي على سلم التعليم حيث يوضح مؤشر التعليم، وكشفت المقارنات الجيلية عن زيادة واضحة في أعداد ونسب العاملين بأجر منتظم، في مقابل تناقص أعداد ونسب العاملين بأجر غير منتظم حيث أن التعليم هو الذي يمنح الفرصة للعمل المنتظم . أن التعليم الأعلى يتيح أمام أصحابه فرصاً أفضل للانفتاح على عوالم أكثر اتساعاً، كما أنه قد يتيح لهم حياة أكثر راحة وسهولة.

وتتشابه الدراسة السابقة مع دراستي ضمنياً في محاولة التعرف على ما إذا كان للتعليم وظائف اجتماعية من أبرزها مساهمته في الحراك الاجتماعي أم أنه لم يعد يؤدي هذا الوظيفة لتحوله إلى سلعة وبالتالي فقدانه لوظائفه التربوية والاجتماعية.

وهدفت دراسة (القحطاني ، ٢٠٠٨) إلى التعرف على واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، وكذلك الاستثمارات المستقبلية المناسبة للقطاع الخاص في التعليم العام، وتحديد مدى حاجة التعليم العام إلى مساهمة القطاع الخاص في أنشطته، وتحديد المعوقات التي تحد من توسع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، واقتراح الوسائل المحفزة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام ببناء أداة الدراسة وهي عبارة عن استبيان لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ومناسبة أنشطة التعليم العام للاستثمار من قبل القطاع الخاص بدرجة عالية، وحاجة التعليم العام لاستثمار القطاع الخاص هي بناء قاعدة قوية من القطاع الخاص التعليمي قادرة على إعداد طلاب متميزين، وأن من معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام، ومن وسائل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم اشتراك المستثمرين ووزارة التربية والتعليم في تأسيس شركة تعليمية.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في اهتمامها بمساهمة القطاع الخاص في أنشطة التعليم العام ومحفزاتها ، ولكنها تختلف عنها في اتساع مجال الدراسة الحالية ، حيث لم تقتصر دراستي على التعليم الخاص ولكنها تضمنت العديد من البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية.

وهدفت دراسة Tolofari (٢٠٠٨) إلى التعرف على الأطر التي تحكم وظائف وإدارة الجامعات في السويد ، ومصادر تمويلها ، وهل تسليع التعليم العالي ممكناً، واعتمدت الدراسة على استبانة وجهت للقائمين على التعليم العالي في السويد، وتوصلت الدراسة إلى حدوث تحول في التعليم العالي في السويد من النظرة المحلية إلى العالمية ، ومن تخطيط وتحكم الدولة المتزايد إلى درجة كبيرة من الحرية ، وكذلك وجود رغبة قوية في خصخصة التعليم عامة والجامعات بصفة خاصة.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في الموضوع وكذلك في إجراءاتها المنهجية ، وإن كان الاختلاف يكمن في تركيزها على الجوانب التمويلية والإدارية ، وكذلك في تطبيقها على القائمين على التعليم العالي فقط، حسث يمثل المستفيدون (الطلاب) المجال البشري في الدراسة الحالية .

وهدفت دراسة (Alon,2009) إلى تطوير إطار نظري شامل للتقسيم الطبقي في التعليم ما بعد الثانوي ، وتم افتراض ثلاثي أنماط مبدئية من التفاوت الطبقي تمثلت في الحفاظ على المستوى بفاعلية، والتراجع ، وتوسيع التفاوتات- وتم ربطها بمستوى المنافسة في القبول بالجامعات ، وحاولت الدراسة كشف الصلة بين

الأليات الموجودة والاستبعاد والتكيف الاجتماعي ، وتم الاعتماد على مجموعات من كبار السن الذين تخرجوا من المدارس العليا ، وكذلك على عدة مسوح وطنية تتبعية أجريت في سنوات مختلفة . وأظهرت النتائج أن التكيف أكثر فاعلية من الاستبعاد في توسيع التفاوتات الطبقية في التعليم العالي الأمريكي ، وكذلك التأثير القوي والمباشر للطبقة الاجتماعية على الالتحاق بالتعليم العالي وإتاحته، وانخفاض الفرص المتاحة للطبقات الدنيا للالتحاق بالتعليم العالي.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في تناولها لموضوع التمايز الاجتماعي والتقسيم الطبقي وعلاقتهما بالتعليم ما بعد الثانوي ، وعلاقة ذلك بالتكيف والاستبعاد الاجتماعي، ولكنهما يختلفان في اتساع مجال الدراسة الحالية ، وكذلك في إجراءاتها المنهجية.

وهدفت دراسة (Pranvicene & Puratte, 2010) إلى تحليل نظم تمويل التعليم العالي للوقوف على مزايا وعيوب كل نظام ، وذلك من أجل تأسيس آليات فاعلة لتوجيه الدعم لمؤسسات التعليم العالي، وذلك بالاعتماد على المنهج المقارن وتحليل النظم وتحليل البيانات الجاهزة ، وتوصلت الدراسة إلى تمويل التعليم العالي بطرق مختلفة وفاً للسياسات المتبعة وأهداف الدولة من التعليم العالي ، وأن نظام التعليم العالي لا يستطيع أن يحقق الجودة والفعالية بالاعتماد على موارد الدولة بمفردها ، وهناك ضرورة ملحة لجذب القطاع الخاص إلى هذا المجال.

وتتشابه هذه الدراسة في تناولها لموضوع تمويل التعليم العالي ودور القطاعين العام والخاص في ذلك ، إلا أن الدراسة الحالية تختلف من حيث اعتبار هذا البعد التمويلي أحد جوانب تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي.

وهدفت دراسة Chorney (٢٠١٠) للوقوف على الآثار السلبية الرئيسية للاتجاه المتزايد نحو تسليع التعليم العالي والنظر إليه باعتباره سلعة ، وللطلاب بأنهم مستهلكون، والمعلمين بأنهم مقدمي الخدمة، وارتباطها بنتائج التعليم الليبرالي للقرن الحادي والعشرين ، وذلك بالتركيز على أخلاقيات المواطنة، وتوصلت الدراسة إلى أن لتسليع التعليم العالي آثار أخلاقية سلبية غالباً ما تكون ضمنية مثل عدم الارتباط بين الطلاب والمعلمين وكذلك تآكل القيم الأخلاقية التقليدية للمواطنة.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لتسليع التعليم العالي وآثاره السلبية، ولكنهما يختلفان في تركيز الدراسة الحالية على أحد الآثار الرئيسة لذلك وهو موضوع الاستبعاد الاجتماعي.

وهدفت دراسة (عكاشة ، وحوالة ، ٢٠١٠) إلى التعرف على أسباب التحاق الدارسين بنظام التعليم المفتوح بمصر على مستوى عينة الدارسين.وواقع أداء نظام التعليم المفتوح بمصر من خلال مكوناته، وواقع أداء نظام التعليم المفتوح بمصر من خلال مكوناته، وذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية اعتمدت في جمع البيانات على استبانة . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية أكد دارسوا جامعة أسيوط أن النظام يتيح لهم التمويل الذي يناسبهم بصورة أكبر من الجامعات الأخرى أما استجابة دارسي جامعة عين شمس جاءت على العكس من ذلك ، ولكن أعلى من استجابة دارسين القاهرة، وربما يرجع ذلك إلى أن النظام التعليمي في عصر الخصخصة .أصبح مثل نظام السوق قائم على المنافسة القائم على العرض والطلب ، كما أن عدد دارسي جامعة القاهرة الملتحقين بالنظام يمثل اكبر نسبة للالتحاق ، وتشمل هذه النسبة طبقات اجتماعية مختلفة ومنها العاملين بالقطاع العام وذوى الدخل المحدود، مما قد يدل على أن التعليم أنتقل من كونه سلعه اجتماعية إلى كونه سلعة اقتصادية في كل الجامعات، ومما يؤكد ذلك تدني رضا دارسي جامعة الإسكندرية على نظام التمويل المعروض في جامعتهم.

وتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع تسليع التعليم العالي بالتركيز على أحد البرامج الجديدة في مصر وهو برنامج التعليم المفتوح ، وكذلك في اعتمادها على أداة الاستبانة للمستفيدين ، إلا أن الدراسة الحالية توسع من المجال بتناولها لقضية تسليع التعليم العالي عامة.

وهدفت دراسة (سلامة ، ٢٠١١) إلى تحليل سياسات التعليم العالي الفلسطيني من خلال خطط التنمية الفلسطينية الحديثة؛ خطة التنمية الوطنية ما بين أعوام ٢٠١١– ٢٠١٣ م الخطة الخَمسية التطويرية الاستراتيجية 2008 – ٢٠١٢، الاستراتيجية القطاعية، وعبر القطاعية للتعليم ٢٠١١ م – ٢٠١٣ بطريقة نقدية، وتُبين أنّ الرؤى المطروحة، والخطط المُراد تنفيذها، إضافةً إلى التوجهات النيوليبرالية

المتضمَّنة في هذه السياسات، تنذر بتحويل التعليم العالي الفلسطيني إلى مجرد سلعة للتداول في السوق الرأسمالية، سواء أكانت هذه السلعة معرفية أو بشرية.كما تعرضت الدراسة أيضاً إلى خصوصية الحالة الفلسطينية، التي شكّلت فيها الجامعات في السابق؛ وضمن مسيرة تشكيلها ونشأتها؛ حالةً من المواجهة والمقاومة ضد الاستعمار، بحيث كان فضاء الجامعة الفلسطينية يَستمد وجوده من المجتمع، ويكمل الفضاء المجتمعي العام .إنّ التوجّه نحو السوق الرأسمالية في التعليم، والذي لن يقود إلى تحقيق تنمية مستدامة، بقدر ما سيحوّل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مَدين بنكياً، ومجتمع استهلاكي.

وهدفت دراسة (العمايرة ،٢٠١١) إلى التعرف على دور التعليم العالي في الحراك الاجتماعي في الأردن في ضوء بعض المتغيرات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه مكونة من (27) فقرة موزعه على مجالين هما :المجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي. وقد تألفت عينة الدراسة من (433) من معلمي وكالة الغوث الدولية بالأردن، ومدرسي كلية تدريب عمان التابعة لوكالة الغوث، وأساتذة كلية العلوم التربوية الجامعية التابعة لوكالة الغوث الدولية بالأردن .وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة دور التعليم العالي في الحراك الاجتماعي من وجهة نظر أفراد العينة، جاءت عالية في المجال الاجتماعي، ومتوسطة في المجال الاقتصادي .كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلاله إحصائية تبعا لمتغير الجنس، ولصالح الإناث .وبينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال الاقتصادي والدرجة الكلية باستثناء المجال الاجتماعي، تبعا لمتغير المؤهل العلمي ولصالح حملة الدكتوراه .

وهدفت دراسة (مقدادي وآخرون ، ٢٠١٢) إلى توضيح دور المعرفة السوقية في تحديد الإستراتيجيات التنافسية للبرامج الأكاديمية على عينة من سبعة جامعات أردنية خاصة بالعاصمة عمان، وبيان مدى تحقق المزايا التنافسية الناتجة عن تلك الخيارات للإداريين والطلبة بتلك الجامعات حيث تم أخذ عينتين من الأفراد الأولى كانت خاصة بالإداريين تتألف من (١٥٠) إداري تم استهدافهم بطريقة العينة الطبقية حيث تم الحصول على البيانات من خلال استبانه شملت المعرفة بسوق الطلبة والمعرفة بسوق المنافس وكذلك مدى تطبيق الجامعات عينة الدراسة إلى إستراتيجية قيادة التكلفة، إستراتيجية التميز، إستراتيجية التركيز .والعينة الثانية كانت

خاصة بطلبة كلية الأعمال والمؤلفة من (٤٥٠) طالبًا يدرسون بتلك الجامعات وتم استهدافهم بطريقة العينة القصدية وتم الحصول على البيانات من خلال استبانه ثانية شملت المزايا التنافسية المتحققة لدى الطلبة.استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي وتم اعتماد بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات :الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، الانحدار البسيط، والتباين الأحادي .ومن أهم النتائج لهذه الدراسة :أهمية المعرفة السوقية(الطلبة، المنافسين) لتحديد الخيار الإستراتيجي التنافسي، ضرورة التحقق من وصول هذه المزايا للطلبة الدارسين بتلك الجامعات.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في تأكيدها على المعرفة السوقية والميوة التنافسية لبعض البرامج الأكاديمية ، وهي من وجهة نظري أحد جوانب تسليع التعليم عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

وهدفت دراسة (الحوراني، ٢٠١٢) إلى إظهار العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية من خلال التعديل على نظرية الحرمان النسبي التي فسرت الثورات الشعبية بالاستناد إلى الحرمان، ولكن ضمن سلسلة سببية ميكانيكية ومبتورة .وقد هدفت الدراسة من خلال هذا الإجراء إلى إظهار أن استيعاب نظرية الحرمان النسبي لمفهوم الاستبعاد يجعلها أكثر رصانة وشمولية في تفسير نشأة الثورة واستمراريتها، وأظهرت الدراسة أن تضمين مفهوم الاستبعاد لنظرية الحرمان يظهر التناقضات المصلحية وتعارض الرغبة والإرادة بين الدولة والمجتمع، وان استبعاد الدولة للمجتمع يخلق فجوة الحرمان، كما أن ولادة فجوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة،وحالة التصلب البنائي التي يفرضها هذا الوضع، بالإضافة إلى احتقانات وجدانية متراكمة، وهذا ما يؤدي إلى تشكل الميول العدائية لدى قطاعات واسعة في المجتمع.

وتتشابه الدراسة السابقة مع دراستي في دراستها لموضوع الاستبعاد الاجتماعي ، خاصة بعد فترة الثورات الشعبية ، ولا شك أن دراستي ستستفيد من هذه الدراسة ، خاصة من حيث تأثير التغيرات التي حدثت بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ في المجتمع المصر ، ولكنها ستركز على أحد العوامل التي قد تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي وهو تسليع التعليم العالي.

وهدفت دراسة Tshabangu (٢٠١٣) إلى التعرف على عوامل تسليع التعليم وتحديات إتاحة التعليم العالي والارتفاع في الرسوم الجامعية وأثرها على إتاحة التعليم العالي في ناميبيا، وتعد هذه الدراسة من الدراسات التفسيرية التي اعتمدت على المناهج الكيفية باستخدام المقابلة شبه المقننة على عينة كرة الثلج من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن ناميبيا خطت خطوات هائلة في تمويل التعليم عامة، إلا أن تمويل التعليم العالي يتناقص باستمرار عبر الزمن مما كان له تأثير سلبي على إتاحة التعليم العالي ، خاصة بالنسبة للطلاب ذوي الخلفيات الفقيرة .

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في إبرازها للعلاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي، وكذلك في اعتمادها على عينة غرضية من الطلاب ، ولكنهما يختلفان في المجال المكاني الدراسة.

وهدفت دراسة (بلتاجي، ب.ت) إلى دراسة موضوع تمويل التعليم العالي في مصر والتعرف علي بعض المشاكل التي يواجهها، ومحاولة وضع حلول لها .وتعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث علي دراسة وتحليل موضوع تمويل التعليم العالي في مصر من خلال شرح أهم التحديات التمويلية التي تواجه هذا القطاع، إلي جانب تقديم البدائل المقترحة لحل هذه الأزمة .تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية في ضرورة إتباع سياسات معينة من أجل زيادة الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في مصر مثل زيادة حجم التمويل الحكومي، إلي جانب تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم من خلال تحقيق نظام كفء لتوزيع الموارد .ولتشجيع الاستخدام الفعال للموارد العامة، تستطيع الحكومة أن تتبع مزيجاً من آليات التوزيع القائمة على الأداء والتي تقدم حوافز مالية مقابل تحسين نتائج مؤسسات التعليم العالي من خلال استخدام بعض الآليات المبتكرة لتوزيع الموارد بشكل كفء، ومنها علي سبيل المثال :صيغ التمويل القائمة على المخرجات التعليمية، والتمويل التنافسي، وعقود الأداء .هذا بالإضافة إلي ضرورة ترشيد مجانية التعليم العالي المتاح للجميع.

وتتشابه الدراسة السابقة مع دراستي في اهتمامها بموضوع التعليم العالي ومشكلاته والتي من أهمها مشكلة التمويل والتي يعتبرها البعض تبريراً للسياسات

المختلفة نحو الخصخصة أو البرامج المميزة أو غيرها ، والتي تعد مدخلاً للاستبعاد الاجتماعي محور الدراسة الحالية .

ثامناً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية بالاعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة ، لعينة غرضية من الطلاب ،وقد اعتمدت الدراسة على الأساليب المنهجية التالية :

١- المسح الاجتماعي بالعينة : لعينة من الطلاب والطالبات بعدة برامج دراسية مختلفة بجامعة طنطا ، وبأحد المعاهد الخاصة التابعة لوزارة التعليم العالي بمدينة طنطا.

٢- الطريقة المقارنة: حيث المقرنة بين أبعاد الدراسة على عدة مستويات:

أ- مستوى التعليم الجامعي والتعليم الخاص.

ب- مستوى البرنامج : انتظام وانتساب وتعليم مفتوح وتعليم مميز وتعليم خاص.

٣- تم الاعتماد في جمع البيانات على أداة الاستبانة : موجهة للطلاب أعدت بصورة مبدئية عن طريق الرجوع إلى التراث السابق ،ثم إجراء اختباري الصدق والثبات على النحو التالي:

- تم الاعتماد على الصدق الظاهري ، وهو صدق المحكمين ، حيث تم عرض الاستبانة على تسع أعضاء هيئة التدريس متخصصين في علم الاجتماع والتربية والاقتصاد والإدارة، وتم تعديل الأسئلة وفقاً لتوجهاتهم .
- تم قياس الثبات عن طريق إعادة الاختبار ، حيث طبقت الاستبانة على ٦٥ طالباً ، ثم إعادة التطبيق على نفس العدد، وتم قياس معامل الارتباط بين الاختبارين ، وحذفت الأسئلة التي قل فيها معامل الارتباط عن ٠.٧.
- تشكلت الاستبانة في صورتها النهائية من أربعة محاور هي: البيانات الأولية ، وتسليع التعليم العالي ، والاستبعاد الاجتماعي، والعلاقة بين تسايع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي.

تاسعاً: مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في مدينة طنطا ،ووقع اختياري على:

أ- المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا : وقد أنشئ المعهد وفقاً للقرار الوزاري رقم (٨٣٢) في ٢٠١٢/٣/٢٨ ، ومدة الدراسة به خمس سنوات دراسية، ويقبل المعهد الحاصلين على الثانوية العامة الشعبة الهندسية وما يعادلها من الشهادات العربية والأجنبية، والثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات (بحد أدنى ٧٥% من المجموع الكلى)، و دبلوم المدارس الصناعية نظام الخمس سنوات بحد أدنى ٧٠% من المجموع الكلى للدرجات ، والمعاهد الفنية الصناعية بحد أدنى ٧٠% من المجموع الكلى للدرجات . وتتمثل أقسام المعهد في ثلاثة أقسام هي : هندسة التشييد والبناء ، وهندسة الاتصالات والحاسبات، والهندسة الكيميائية. ويمنح المعهد درجة البكالوريوس، ومصروفاته الرسمية المعلنة (٧٥٨٩)جنيهاً. (http://thiet.edu.eg)

ب-برامج التعليم المفتوح بكلية التجارة بجامعة طنطا : وقد أنشئ وفقاً للقرار الوزاري (٣٢٧٢) بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ ، حيث يمنح درجة البكالوريوس في التجارة في تخصص المعاملات المالية والتجارية في إدارة الأعمال والمحاسبة والتأمين ، ويشترط في التسجيل الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، شهادة الدبلومات الفنية نظام (٣-٥) سنوات وما يناظرها ، أو إحدى الشهادات الجامعية ، مع ضرورة مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها والدبلومات الفنية وما يعادلها، والمصروفات المعلنة للمصريين تدفع وفقاً للمقرر الدراسي ، حيث أن رسوم التسجيل في المقرر الواحد مائة وخمسين جنيهاً. (http://www.tanta.edu.sa.eg/ar/oedu-com.html) .

ت-برامج التعليم المفتوح بكلية الآداب جامعة طنطا : وقد تم قبول الطلاب بدءاً من العام الجامعي (٢٠١٣-٢٠١٤) ويمنح درجة الليسانس في ستة برامج هي الدراسات العربية والثقافة الإسلامية ، والدراسات الاجتماعية والنفسية ،

والمساحة والكارتوجرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ، ودراسات المكتبات والمعلومات ، واللغة الإنجليزية والمحادثة ، والدراسات الإعلامية والسياسية، ويشترط في الالتحاق الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها أو الدبلومات الفنية ويشترط مضى فترة (خمس سنوات) على الأقل من تاريخ الحصول على الثانوية أو الدبلوم الممنوح ، ويقبل ببرنامج التعليم المفتوح الطلاب الحاصلون على الثانوية الأزهرية. والرسوم المعلنة هي نفس الرسوم في برامج التعليم المفتوح بكلية التجارة.

http://www.tanta.edu.eg/ar/Tanta/art/open_learning.html

ث- برنامج كلية التجارة شعبة انجليزية : يعتبر من البرامج المميزة داخل الجامعات الحكومية ، والرسوم المعلنة للطلاب المصريين وفقاً لمركز الحاسب الآلي بكلية التجارة بجامعة طنطا (ثلاثة آلاف جنيهاً مضافاً عليها الرسوم العادية المقررة على طلاب الانتظام وهي (١٦٨.٥) جنيهاً، فضلاً عن ثمن الكتب الذي يحدد سعره سنوياً لجميع الفرق الدراسية :

http://www.tantait.com/3_1_1_1p9E.asp

ج- برامج الانتظام بكليتي الآداب والتجارة بجامعة طنطا : حيث يدفع الطالب رسوماً دراسية قدرها (١٦٨.٥) جنيهاً ، ويتم التحاق الطالب بالبرامج الداخلية وفقاً للوائح والشروط الداخلية المعتمدة من مجلس كل كلية. (جامعة طنطا، الإدارة العامة لشؤون الطلاب ، إدارة التسجيل والدراسة والامتحانات ، ٢٠١١)

ح- برامج الانتساب بكليتي الآداب والتجارة : وهي برامج يلتحق بها الطالب وفقاً لمكتب التنسيق بمجموع أقل من مجموع طلاب الانتظام مقابل مصروفات دراسية أعلى ، على أن تتاح الفرصة للتحويل إلى برامج الانتظام حال حصول الطالب على تقدير جيد فأعلى في السنة السابقة.

وفي الجداول الميدانية تم دمج فئات مختلفة نظراً لتقاربها وهي برامج الانتظام في كليتي الآداب والتجارة تحت مسمى الانتظام ، وبرامج الانتساب بكليتي الآداب والتجارة تحت مسمى الانتساب ، وبرامج التعليم المفتوح بكليتي الآداب والتجارة تحت مسمى التعليم المفتوح ، وتم فصل برنامج كلية التجارة

باللغة الانجليزية باعتباره نموذجاً للتعليم المميز ، وبرنامج المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا كنموذج للمعاهد الخاصة التابعة لوزارة التعليم العالي.

١- **المجال الزماني:** استغرق تطبيق الدراسة الميدانية قرابة الثلاثة أشهر منذ بداية شهر فبراير ٢٠١٤ إلى نهاية شهر ابريل ٢٠١٤، وقد حددت هذه الفترة للتطبيق قبل امتحانات نهاية العام التي تم تقديمها في هذا العام بسبب الانتخابات الرئاسية، وقد اعتمد الباحث في التطبيق على أحد زملائه بقسم علم الاجتماع بجامعة طنطا بالتعاون مع عدد من الباحثين .

٢- **المجال البشري:** نظراً لرغبة الباحث في الحصول على عينة موزعة على البرامج الدراسية المختلفة (انتظام وانتساب وتعليم مميز وتعليم مفتوح وتعليم خاص) ، ونظراً لكبر حجم المجتمع بهذا الشكل ، فقد تم الاعتماد على عينة غرضية قدرها (٧٨٠) مفردة من طلاب كليتي الآداب والتجارة موزعين بالتساوي على كل برنامج ، ما عدا برنامج كلية التجارة باللغة الانجليزية، متضمنة طلاب الانتظام (١٦٠ طالباً) والانتساب(١٦٠ طالباً) والتعليم المفتوح (١٦٠ طالباً) والتعليم المميزة (تجارة انجليزي)(١٠٠ طالباً) ، وكذلك عينة غرضية قدرها (٢٠٠) طالباً من المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا التابع لوزارة التعليم العالي بمدينة طنطا من طلاب الفرقتين (الإعدادية والأولى)، ليصبح إجمالي العينة (٧٨٠ طالباً).

عاشراً: تحليل وتفسير البيانات:

البيانات الأولية:

جدول (١) النوع و الكلية والبرنامج الدراسي

النوع		ذكر		أنثى		المجموع	
البرنامج		ك	%	ك	%	ك	%
كلية الآداب	انتظام	٤٠	10.3	٤٠	10.3	٨٠	10.3
	انتساب موجه	٤٠	10.3	٤٠	10.3	٨٠	10.3
	تعليم مفتوح	٤٠	10.3	٤٠	10.3	٨٠	10.3
كلية التجارة	انتظام	٤٠	10.3	٤٠	10.3	٨٠	10.3
	انتساب موجه	٤٠	10.3	٤٠	10.3	٨٠	10.3
	تعليم مفتوح	٤٠	10.3	٤٠	10.3	٨٠	10.3

	تجارة انجليزي	٥٠	12.8	٥٠	12.8	100	12.8
المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا		١٠٠	25.6	١٠٠	25.6	200	25.6
المجموع		٣٩٠	100	٣٩٠	100	٧٨٠	100

يوضح جدول (١) سمات العينة الغرضية ، حيث وزعت العينة على كلية الآداب بنسبة (٣٩.٩%) وكلية التجارة بنسبة (43.7%) والمعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بنسبة (٢٥.٦%) ، وحرصاً من الباحث على تضمين الأنماط المختلفة من البرامج الدراسية في العينة ، فقد تضمنت العينة طلاب الانتظام والانتساب والتعليم المفتوح – بالرغم من حداثته بكلية الآداب بجامعة طنطا – ونفس الشئ بالنسبة لكلية التجارة ، فضلاً عن تضمين نسبة (١٢.٨%) من طلاب برنامج بكالوريوس التجارة باللغة الانجليزية باعتباره من البرامج التعليمية المميزة بالجامعة التي يلتحق بها الطلاب وفقاً لمكتب التنسيق ولكن يتحمل الطالب مصروفات دراسية تفوق بشكل كبير المصروفات التي يدفعها نظيره في البرامج العادية. كما تضمنت العينة (٢٥.٦%) من طلاب أحد المعاهد الخاصة التابعة لوزارة التعليم العالي والذي أنشئ مؤخراً بمدينة طنطا. كما حرص الباحث على تضمين الذكور والإناث في العينة ، حيث تم توزيع العينة في كافة البرامج الدراسية مناصفة بينهما.

جدول (٢) الفرقة الدراسية

النوع		الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة		المجموع	
البرنامج		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كلية الآداب	انتظام	٢٠	6.6	٢٠	8.9	٢٠	16	٢٠	16	٨٠	10.3
	انتساب موجه	٢٠	6.6	٢٠	8.9	٢٠	16	٢٠	16	٨٠	10.3
	تعليم مفتوح	٨٠	26.2	–	–	–	–	–	–	٨٠	10.3
كلية التجارة	انتظام	٢٠	6.6	٢٠	8.9	٢٠	16	٢٠	16	٨٠	10.3
	انتساب موجه	٢٠	6.6	٢٠	8.9	٢٠	16	٢٠	16	٨٠	10.3
	تعليم مفتوح	٢٠	6.6	٢٠	8.9	٢٠	16	٢٠	16	٨٠	10.3
	تجارة انجليزي	٢٥	8.2	٢٥	11.1	٢٥	20	٢٥	25	١٠٠	12.8

المعاهد العالي للهندسة والتكنولوجيا	١٠٠	32.8	١٠٠	44.4	–	–	–	–	٢٠٠	25.6
المجموع	٣٠٥	٣٩.٢	٢٢٥	٢٨.٨	١٢٥	١٦	١٢٥	١٦	٧٨٠	100

تشير البيانات الواردة في جدول (٢) إلى توزيع المبحوثين وفقاً للفرق الدراسية ، حيث جاء طلاب الفرقة الأولى بنسبة (٣٩.٢%) يليهم طلاب الفرقة الثانية بنسبة (٢٨.٨%) ثم طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة بنفس النسبة (١٦%) ، وتوزعت العينة على كافة البرامج الدراسية المختارة في الفرق الدراسية المتوفرة في كل برنامج ، حيث لم تتوفر في التعليم المفتوح بكلية الآداب إلا في الفرقة الأولى نظراً لبدء البرنامج العام الماضي فقط ، وكذلك لم تتوافر بالمعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا إلا في فرقتين (الإعدادية والأولى)، نظرا لأنه لم يستقبل الطلاب إلا في عام ٢٠١٣.

جدول (٣) متوسط الدخل الشهري

متوسط الدخل الشهري للأسرة	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
أقل من ٥٠٠ جنيه	٧٢	45	٣٤	21.3	١١	6.9	٨	8	٥	2.5	١٣٠	16.7
٥٠٠- ١٠٠٠	٣٩	24.4	٤٦	28.8	١٩	11.9	٧	7	١١	5.5	١٢٢	15.6
١٠٠٠ – ١٥٠٠	٢١	13.1	٣٢	20	٩٨	61.3	١٤	14	١٨	9	١٨٣	23.5
١٥٠٠ – ٢٠٠٠	١٢	7.5	٢٠	12.5	١٢	7.5	٣٥	35	٧٩	38.5	١٥٨	20.3
٢٥٠٠ – ٣٠٠٠	٩	5.6	١٨	11.3	١٧	10.6	٢٦	26	٥٨	29	١٢٨	16.4
٣٠٠٠	٧	4.4	١٠	6.3	٣	1.9	١٠	10	٢٩	14.	٥٩	7.5

فأكثر											5	
المجموع	١٦ ٠	100	١٦ ٠	100	١٦ ٠	100	١٠ ٠	10 0	٢٠ ٠	100	٧٨ ٠	100

كا٢ = ٤٣١.٧٢ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٣) متوسط الدخل الشهري للمبحوثين ، حيث جاءت فئة (١٠٠٠-١٥٠٠) في المقدمة بنسبة (٢٣.٥%)، ثم فئة (١٥٠٠-٢٠٠٠) بنسبة (٢٠.٣%) ، وفئة (أقل من ٥٠٠ جنية) بنسبة (١٦.٧%) ، وفئة (٢٥٠٠-٣٠٠٠) بنسبة (١٦.٤%)، ويلاحظ توزيع العينة على فئات دخل متنوعة مما قد يضفي بعض الدلالات على موضوع الدراسة ، خاصة فيما يتعلق بمحور الاستبعاد الاجتماعي ، كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين البرامج الدراسية في ذلك ، حيث يلاحظ ارتفاع متوسط الدخل الشهري لطلاب برنامج كلية التجارة باللغة الانجليزية وطلاب المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا مقارنة بالبرامج الأخرى ، وقد يرجع ذلك لكونها تتطلب مصروفات قد لا يستطيع الالتحاق بها إلا فئات محددة.

١- تسليع التعليم العالي:

جدول (٤) رؤية المبحوثين لواقع التعليم العالي

	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوسط الحسابي	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
أصبح التعليم العالي مجرد سلعة تباع وتشترى	٥٠٢	64.4	١٨٨	24.1	٩٠	11.5	2.5	1
التعليم العالي حق من الحقوق الأساسية للمواطن	٣٨٤	49.2	٣٠٠	38.5	٩٦	12.3	2.4	2
التعليم العالي يجب أن يكون خدمة عامة مجانية	٤٠٥	51.9	٢١٢	27.2	١٦٣	20.9	2.3	3
يجب أن يقدم التعليم العالي في الأساس من خلال مؤسسات عامة	٣٩٧	50.9	٣٠٢	38.7	٨١	10.4	1.8	4
يكرس التعليم العالي التمايز والتفاوت الطبقي	٣٧٥	48.1	٣٣٩	43.5	٦٦	8.5	1.8	4
يؤكد التعليم العالي على الجودة وتكافؤ	١٠٨	13.8	٢١٧	27.8	٤٥٥	58.3	1.6	5

الفرص								
يحقق التعليم العالي أهدافاً تنموية واجتماعية	١٩٢	24.6	٣٠١	38.6	٢٨٧	36.8	1.2	6

تشير البيانات الواردة في جدول (٤) إلى رؤية المبحوثين لواقع التعليم العالي، حيث تم ترتيب العبارات المختلفة وفقاً للموسط الحسابي الموزون (المرجح) لدرجة الموافقة ، وجاء في مقدمتها " إن التعليم العالي أصبح مجرد سلعة تباع وتشترى" وقد يشير ذلك إلى معايشة المبحوثين لهذا الواقع كما سترد مؤشراته فيما بعد ، ثم عبارة " إن التعليم العالي هو حق من الحقوق الأساسية للمواطن" في المرتبة الثانية ، وقد يرجع ذلك لرغبتهم في ذلك ولعل فترة تطبيق الدراسة الميدانية قد جاءت بعد الاستفتاء على الدستور المصري في ٢٠١٤ ، حيث تم التأكيد على هذا الحق به إبراز وسائل الإعلام لذلك ، وتوافقاً مع ذلك جاءت عبارة " إن التعليم العالي يجب إن يكون خدمة عامة مجانية " في المرتبة الثالثة ، وذلك في إشارة إلى رغبة المبحوثين في ذلك واعتقادهم بضرورة عدم تحمل نفقات تعليمهم. ثم جاءت في المرتبة الرابعة عبارتي " يجب أن يقدم التعليم العالي في الأساس من خلال مؤسسات عامة " و " يكرس التعليم العالي التمايز والتفاوت الطبقي " وقد تعبر العبارتان السابقتان على المأمول والواقع ، حيث يأمل المبحوثون أن تتولى المؤسسات التعليمية الحكومية فقط تقديم التعليم العالي ، ولسان حالهم يقول بأن الواقع غير ذلك ومن ثم يتم يكريس التفاوت والتمايز الطبقي . وجاءت في المرتبتين الخامسة والسادسة النظرة الايجابية للتعليم العالي المتمثلة في عبارتي " تأكيد مؤسسات التعليم العالي على الجودة وتكافؤ الفرص " و" تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهداف تنموية واجتماعية " على الترتيب، ولعل الجدول السابق يشير إلى سيادة النظرة السلبية للمبحوثين لواقع التعليم العالي ، وتطلعهم لأن يكون الواقع أفضل في المستقبل.

جدول (٥) رؤية المبحوثين لأهمية التعليم العالي بالنسبة له

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مجرد الحصول على شهادة	53	33.1	٧٧	48.1	11	6.9	7	7	36	18	١٨٤	23.6
سبيلاً للحصول على وظيفة	17	10.6	14	8.8	9	5.6	٦٥	65	42	21	١٤٧	18.8
مظهر اجتماعي	39	24.3	32	20	16	10	9	9	٨٧	43.5	١٨٣	23.5
له أهمية عند التقدم للزواج	18	11.3	17	10.6	1	0.6	–	–	8	4	٤٤	5.6
تطوير المعارف والمهارات	15	9.4	9	5.6	7	4.4	2	2	10	5	٤٣	5.5
تيسير الحصول على عمل بالخارج	6	3.8	4	2.5	3	1.9	10	10	7	3.5	٣٠	3.8
يستفاد منه في الحياة	4	2.5	2	1.3	1	0.6	5	5	1	0.5	١٣	1.7
يجعل الإنسان متميزا عن الآخرين	8	5	–	–	5	3.1	2	2	4	2	١٩	2.4
سبيل للترقي الوظيفي	–	–	5	3.1	107	66.9	–	–	5	2.5	١١٧	15
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٧٠٩.٧٤ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (٥) إلى رؤية المبحوثين لأهمية التعليم العالي بالنسبة لهم ومبررات الالتحاق بالتعليم العالي ، حيث تمثل المبرر الأول في " مجرد الحصول على شهادة " بنسبة (٢٣.٦%) ولأنه " مظهر اجتماعي " بنسبة (٢٣.٥%) الأمر الذي يشير إلى النظرة المتناقضة مع الأهداف الحقيقية للتعليم العالي ، وقد يشير ذلك إلى انخفاض قيمة الشهادة الجامعية في الفترة الحالية مقارنة بالسابق، ثم جاء " لأنه سبيل الحصول على وظيفة" بنسبة (١٨.٨%) وقد ترجع انخفاض هذه النسبة عن سابقتيها إلى تراجع الدولة عن سياسة تعيين الخريجين التي كان معمول بها في فترات سابقة ، ثم باعتباره" سبيلاً للترقي الوظيفي" بنسبة (١٥%) وقد يرجع ذلك إلى وجود نسبة كبيرة في العينة من طلاب التعليم المفتوح ومعظمهم من العاملين في مؤسسات الدولة ، وجاء التحاقهم رغبة منهم في الترقي الوظيفي ، ثم جاء المبررات التالية بنسب ضئيلة، وتمثلت في "أهميته عند التقدم للزواج " بنسبة (٥.٦%) باعتباره كوسيلة لاستيفاء الشكل ، وبسبب" تطوير المعارف والمهارات" بنسبة (٥.٥%) ، وبالرغم من أن المبرر الأخير هو أحد الأهداف الحقيقية للتعليم العالي والذي ينعكس في رسالة ورؤية كل مؤسسة من المؤسسات التعليمية ، إلا أنه جاء بهذه النسبة المنخفضة ، الأمر الذي يشير إلى تأكيد المبحوثين على الأسباب المظهرية للالتحاق بالتعليم العالي والبعد عن الأسباب المأمولة لمؤسسات التعليم العالي.

ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من البرامج الدراسية المختلفة في تحديدها لهذه المبررات ، حيث جاءت النسبة الغالبة لمبرر المبحوثين في برنامجي الانتظام والانتساب في التأكيد على "الحصول على شهادة" ، وتأكيد عينة طلاب التعليم المفتوح على "الترقي الوظيفي" كمبرر أول لهم، وجاء المبرر الأول لعينة برنامج التجارة باللغة الانجليزية في " الحصول على وظيفة" ولعل ذلك ينعكس في إقبال المؤسسات المختلفة في تعيين هؤلاء الخريجين خاصة في المؤسسات الخاصة والبنوك ، وجاء المبرر الأول لعينة المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا في استكمال " المظهر الاجتماعي" .

جدول (٦) مدى الارتباط بين المقررات الدراسية والواقع المعاش

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ارتباط قوي	١١	6.9	٣٤	21.3	٩	5.6	٧٨	78	٥٧	28.5	١٨٩	24.2
إلى حد ما	٨٢	51.2	٥٤	33.7	٩٢	57.5	١٦	16	١٠١	50.5	٣٤٥	44.2
لا يوجد ارتباط	٦٧	41.9	٧٢	45	٥٩	36.9	٦	6	٤٢	21	٢٤٦	31.6
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٢٤٠.٢١ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٦) رؤية المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة لمدى الارتباط بين المقررات الدراسية والواقع المعاش ، حيث ذهب (٤٤.٢%) من إجمالي العينة إلى وجود هذا الارتباط إلى حد ما ، ورأى (٣١.٦%) عدم وجود ارتباط، بينما أكد (٢٤.٢%) من إجمالي العينة وجود هذا الارتباط، وأشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، حيث ارتفعت نسبة من أكدوا وجود هذا الارتباط في برنامج التجارة باللغة الانجليزية مقارنة بعينة البرامج الأخرى، وقد يشير ذلك إلى حرص البرامج المميزة على التأكيد على الارتباط بين المقررات الدراسية والواقع المعاش من خلال إقامة شراكات متعددة مع العديد من المؤسسات الخاصة ، ولعل هذا يفسر بدوره الرغبة في تعيين خريجي هذه البرامج مقارنة بخريجي البرامج الأخرى.

جدول (٧) أسباب عدم الارتباط بين المقررات الدراسية والواقع المعاش

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لأن المقررات الدراسية مجرد حشو نظري	١٩	28.4	٣٨	52.7	٣٤	57.6	١	16.7	٢٧	64.3	١١٩	48.4
لاختلاف الواقع العملي عما هو موجود في الكتب	٢٣	34.3	٢١	29.2	١٠	16.9	–	–	٩	21.4	٦٣	25.6

لعدم مواكبتها التطورات الحادثة في المجتمع	١٨	26.9	١٠	13.9	١٣	22.1	١	16.7	٤	9.5	٤٦	18.7
لأن معظمها نظريات غربية	٧	10.4	٣	4.2	٢	3.4	٤	66.6	٢	4.8	١٨	7.3
المجموع	٦٧	100	٧٢	100	٥٩	100	٦	100	٤٢	100	٢٤٦	100

كا٢ = ٥٦.٦٤ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٧) تعدد وتنوع الأسباب التي ذكرها المبحوثون لعدم وجود ارتباط بين المقررات الدراسية والواقع المعاش ، حيث جاء في مقدمتها " لأن المقررات الدراسية مجرد حشو نظري" بنسبة (٤٨.٤%) وقد يشير ذلك إلى التأكيد على التعليم التلقيني الوعائي الذي يعتمد على الحفظ والاسترجاع ، ثم " لاختلاف الواقع العملي عما هو موجود بالكتب" بنسبة (٢٥.٦%) وفي ذلك إشارة إلى الانفصال بين المعارف والواقع وكأن المقررات تتناول تحليلات لواقع آخر غير معاش ويشعر بدوره الطلاب بأنهم في علم آخر إلى أن يخرجون ويجدون التباين بل والانفصال بين ما درسوه والواقع خاصة في البرامج الدراسية الإنسانية والاجتماعية ، ويتوافق مع ذلك المبرر الثالث المتمثل في " عدم مواكبتها التطورات الحادثة في المجتمع " بنسبة (١٨.٧%) ويرجع ذلك لكون معظم المقررات الدراسية تتناول معلومات قديمة لا يتم تحديثها وفقاً للتغيرات والمستجدات الحادثة مما يحدث هذا الانفصال ، فبعض المقررات يتم إعادة إصدارها في طبعات جديدة من خلال تغيير شكل الغلاف والإخراج دون إعداد ومراجعة أو تنقيح الأفكار الواردة بما يتوافق مع مستجدات العصر. وتمثل السبب الأخير في كون " معظمها نظريات غربية " بنسبة (٧.٣%) ، وقد يرجع ذلك – خاصة في الإنسانيات– إلى أن معظم النظريات هي بالأساس نظريات غربية. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البرامج الدراسية في ذلك ، حيث تأكيد عينة طلاب كلية الآداب على الحشو النظري للمقررات والبعد عن الواقع.

جدول (٨) مدى الموافقة على تحول التعليم العالي لسلعة

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
نعم	١١٧	73.1	١٣٢	82.5	١٠٨	67.5	٤٢	42	١٥٣	76.5	٥٥٢	70.8
لا	٤٣	26.9	٢٨	17.5	٥٢	32.5	٥٨	58	٤٧	23.5	٢٢٨	29.2
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ =٥٥.١١ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

يوضح جدول (٨) موافقة (٧٠.٨%) من إجمالي المبحوثين على تحول التعليم العالي إلى سلعة ، مقابل (٢٩.٢%) يرفضون ذلك ، ولعل هذه النسبة المرتفعة للموافقين تشير إلى معايشة المبحوثين للواقع لأنهم المستفيد الأساسي – الزبون وفقاً لمنطق التسليع- وأشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين عينة البرامج المختلفة ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الموافقة على تحول التعليم العالي إلى سلعة لدي المبحوثين في برنامج الانتساب والمعهد العالي ، وقد يرجع ذلك إلى تحملهم مصروفات دراستهم كما في المعهد العالي ، وبالنسبة لطلاب الانتساب – بالرغم من انخفاض هذه المصروفات مقارنة بالبرامج المميزة والخاصة – مما قد يرجع إلى مقارنتهم لما يدفعونه بما يدفعه طلاب الانتظام في نفس الكلية، كما قد ترجع انخفاض نسبة الموافقة على ذلك لدى المبحوثين في التعليم المفتوح والتجارة باللغة الانجليزية مقارنة بعينة البرامج الأخرى إلى سعيهم إلى الالتحاق بالبرنامج وتوقعهم بالعائد المنتظر من تخرجهم، سواء أكانت في الترقي الوظيفي أو الحصول على وظيفة.

جدول (٩) مظاهر تسليع التعليم العالي من وجهة نظر المبحوث

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تفشي ظاهرة الدروس الخصوصيه	١٩	16.2	٢٤	18.2	٤٩	45.4	١٣	31	٤١	26.8	١٤٦	26.4
التجارة في الكتب والمذكرات الجامعية	٤٢	35.9	٤٥	34.1	–	–	–	–	٢٠	13.1	١٠٧	19.4

زيادة المصروفات الدراسية سنوياً	٣	2.6	٩	6.8	١٥	13.9	١	2.4	٦٥	42.5	٩٣	16.8
بحث الأساتذة عن الربح المادي	١٨	15.4	٢١	15.9	١١	10.2	–	–	–	–	٥٠	9.1
خصخصة التعليم	٧	6	٢	1.5	٢٠	18.5	٦	14.3	١٣	8.5	٤٨	8.7
أصبح سلعة تخضع للعرض والطلب	٩	7.7	١٨	13.6	٧	6.5	٣	7.1	٣	2	٤٠	7.2
عدم الارتباط بين التعليم والواقع	٦	5.1	٨	6.1	٤	3.7	٩	21.4	١١	7.2	٣٨	6.9
وجود برامج مميزة داخل الجامعات الحكومية	١٣	11.1	٥	3.8	٢	1.9	١٠	23.8	–	–	٣٠	5.4
المجموع	١١٧	100	١٣٢	100	١٠٨	100	٤٢	100	١٥٣	100	٥٥٢	100

كا٢ = ٢٩٣.٢٧ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٩) تعدد وتنوع رؤى المبحوثين لمظاهر تسليع التعليم العالي ، والتي جاء في مقدمتها " تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية " بنسبة (٢٦.٤%) مما قد يحول دون تحقق عدالة الفرص بين الطلاب ، ثم " التجارة في الكتب والمذكرات الجامعية" بنسبة (١٩.٤%) وقد يقوم بذلك بعض أعضاء هيئة التدريس ، حيث يقومون بإلحاق ما يسمى " بالشيت" بلون مختلف عن لون الكتاب به مجموعة من الأسئلة يقوم الطالب بالإجابة عليها وتسليمها لمركز توزيع الكتاب أو الأستاذ نفسه ، ثم جاءت " زيادة المصروفات الدراسية سنوياً" بنسبة (١٦.٨%) وقد ينطبق ذلك على طلاب البرامج المميزة والخاصة ، ثم " خصخصة التعليم " بنسبة " (٨.٧%) وقد يرجع ذلك لإدراك المبحوثين سعي القطاع الخاص إلى الربح ، ثم كون

" التعليم تحول إلى سلعة تخضع للعرض والطلب " بنسبة (٧.٢%) ، ولعل المظاهر المختلفة تشير بدورها إلى وعي المبحوثين بتنامي ظاهرة تسليع التعليم العالي خاصة في البرامج إلى يسدد فيها الطالب مصروفات دراسية أو التي تنتشر بها الدروس الخصوصية أو التي يجبر فيها الطلاب على شراء المذكرات الدراسية سواء بالترغيب أو الترهيب مما يشعر بدوره الطالب بأن حصوله على الشهادة كان بمقابل مادي تنوعت مظاهره، ومن ثم تترسخ لديه فكرة تحول التعليم العالي إلى سلعة.

جدول (١٠) رؤية المبحوث لانتشار الدروس الخصوصية داخل مؤسسات التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
نعم	٩٨	61.3	١١٧	73.1	٨٨	55	٦١	61	١٣٦	68	٥٠٠	64.1
لا	٦٢	38.7	٤٣	26.9	٧٢	45	٣٩	39	٦٤	32	٢٨٠	35.9
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٣١.٧ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (١٠) أنه بالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية يمنع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من القيام بإعطاء دروس خصوصية، إلا أن (٦٤.١%) من إجمالي المبحوثين يرون انتشار الدروس الخصوصية بمؤسسات التعليم العالي ، الأمر الذي يشير إلى أنها من الظواهر الموجودة خاصة في الكليات العملية والمقررات التي تتطلب ذلك في الكليات الأخرى كالاحصاء والمحاسبة وغيرها ، وقد يقوم بها أعضاء الهيئة المعاونة من المعيدين والمدرسين المساعدين ، أو حتى بعض الباحثين في مراكز خاصة تحيط ببعض الجامعات والمعاهد الخاصة ، ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، حيث ترتفع نسبة الموافقة على

انتشار الدروس الخصوصية لدى المبحوثين في برامج الانتساب والمعد العالي مقارنة بالمبحوثين في البرامج الأخرى.

جدول (١١) النتائج المترتبة على انتشار الدروس الخصوصية داخل مؤسسات التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
تهديد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية	٢٠	20.4	٢٨	23.9	١٤	15.9	6	9.8	24	17.6	92	18.4
تهاون بعض الأساتذة في أداء واجباتهم	٨	8.2	١٣	11.1	١٠	11.4	21	34.4	29	21.3	81	16.2
إنشاء تعليم موازٍ للتعليم الرسمي	١٣	13.3	١٩	16.2	١٢	13.6	7	11.5	13	9.6	64	12.8
النظر للتعليم كسلعة	٩	9.2	١٥	12.8	١١	12.5	2	3.3	23	16.9	60	12
التقليل من احترام الطلاب للأساتذة	٢٠	20.4	١٥	12.8	٧	8	8	13.1	6	4.4	56	11.2
تحول العملية التعليمية إلى مجرد تلقين وحفظ	١٤	14.3	٧	6	٨	9.1	10	16.4	16	11.8	55	11

معلومات												
تعميق الاستبعاد الاجتماعي	٨	8.2	١١	9.4	٢٦	29.5	2	3.3	4	2.9	51	10.2
وجود تجارة سوداء في التعليم	٦	6.1	٩	7.7	–	–	5	8.2	21	15.4	41	8.2
المجموع	٩٨	100	١١٧	100	٨٨	100	٦١	100	١٣٦	100	٥٠٠	100

كا٢ = ١١٢.٨٦ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (١١) إلى تعدد وتنوع رؤى المبحوثين للنتائج المترتبة على انتشار الدروس الخصوصية بما يشير إلى وعي المبحوثين بخطورة هذه الظاهرة وضرورة محاربتها لما تمثله من أضرار جسيمة على العملية التعليمية برمتها بل وقيم المجتمع أيضاً، وجاء في مقدمة الآثار المترتبة على الدروس الخصوصية " تهديد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية " بنسبة (١٨.٤%)، حيث أن الطلاب سيفاوتون في قدرتهم على الالتحاق في الدروس الخصوصية نظراً لتفاوت قدراتهم المالية ، ثم " تهاون بعض الأساتذة في أداء واجباتهم " بنسبة (١٦.٢%) وقد يكون ذلك للضغط على الطلاب للدخول في الدروس الخصوصية، ثم " إنشاء تعليم موازٍ للتعليم الرسمي " بنسبة (١٢.٨%) وقد ينعكس ذلك في وجود ما يسمى بالمراكز التعليمية ، أو وجود البعض منها تحت مسمى مستعار " كمراكز بحثية لخدمة الباحثين والطلاب " وبالتالي تنعدم صلة الطالب بجامعته الأصلية في مقابل الارتباط بتلك المراكز الخاصة، ثم جاء " النظر للتعليم كسلعة" بنسبة (١٢%) حيث ستحول الطالب هنا إلى " الزبون" الذي يدفع، وعضو هيئة التدريس إلى البائع ، والمقررات الدراسية إلى السلعة التي تباع ، ويختلف السعر وفقاً لجودة البائع وقدرته على حصول الزبون على أعلى الدرجات بغض النظر عن جودة المقرر الدراسي، ثم جاء " التقليل من احترام الطالب للأستاذ" بنسبة (١١.٢%) مما قد يرجع إلى المظهر السابق نتيجة تحول الأستاذ إلى مجرد بائع يقدم سلعة ويأخذ مقابل ، وفي هذا الشأن

أرى أنه إذا دخلت التعاملات المادية بين الطالب والأستاذ ، فإن ذلك سيعود بنتائج سلبية على قيمة المعلم بل والعملية التعليمية برمتها.، ثم جاء " تحول العملية التعليمية إلى مجرد تلقين وحفظ معلومات " بنسبة (١١%) حيث أن الهدف النهائي هو تحقيق أعلى الدرجات في الاختبارات ومن ثم يكون التركيز في الدروس الخصوصية على التدريب على الاختبارات والحفظ والقدرة على استرجاع المعلومات بغض النظر عن الفهم والتطبيق، ثم جاء " تعميق الاستبعاد الاجتماعي" بنسبة (١٠.٢%) وقد يرجع ذلك إلى استبعاد فئة غير القادرين على الحصول على الدروس الخصوصية نتيجة لضعف قدراتهم المادية ، أو استبعاد غير الراغبين في الحصول على الدروس الخصوصية من الحصول على معدلات مرتفعة ، خاصة عند قيام عضو هيئة التدريس نفسه بإعطاء هذه الدروس الخصوصية ، وأخيراً جاء "وجود تجارة سوداء في التعليم " بنسبة (٨.٢%) لها منتفعيها ووسطائها من بعض المعيدين وأصحاب المراكز التعليمية. وأشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة ، حيث تباينت رؤى ووجهات نظر المبحوثين للآثار المترتبة على الدروس الخصوصية .

جدول (١٢) مدى موافقة المبحوث على خصخصة مؤسسات التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
موافق	٦١	38.1	٤٩	30.6	٥٨	36.3	٣٣	33	٥٧	28.5	٢٥٨	33.1
غير موافق	٩٩	61.9	١١١	69.4	١٠٢	63.7	٦٧	67	١٤٣	71.5	٥٢٢	66.9
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	10 0	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٤.٩ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (١٢) إلى رفض (٦٦.٩%) من إجمالي المبحوثين لخصخصة مؤسسات التعليم العالي ، مقابل موافقة (٣٣.١%) فقط على ذلك ، وذلك بالرغم من الاتجاه المتزايد إلى إنشاء المزيد من الجامعات والمعاهد الخاصة التي تتفاوت في مصروفاتها الدراسية وفقاً لطبيعة الخدمة التي تقدمها ووفقاً

سمعتها والكليات الموجودة بها، ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، الأمر الذي يشير إلى أن توافق المبحوثين حول رفض خصخصة مؤسسات التعليم العالي.

جدول (١٣) أسباب موافقة المبحوثين على خصخصة مؤسسات التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
تلبية حاجة الراغبين لاستكمال تعليمهم.	١٠	16.4	١٥	30.6	١٨	31	١	3	٧	12.3	٥١	19.8
الحفاظ على الطلاب من الغربة بدلاً من السفر للخارج.	٣	4.9	٨	16.3	٤	6.9	٣	9.1	٢٢	38.6	٤٠	15.5
تشجيع استثمار القطاع الخاص في الداخل.	٥	8.2	٣	6.1	٦	10.3	٢	6.1	١	1.8	١٧	6.6
إتاحة الفرص التعليمية لمن لا يستطيعون اللحاق بالبرامج الحكومية.	٧	11.5	١٢	24.5	١٦	27.6	١	3	١٨	31.6	٥٤	20.9
حل مشكلات تمويل التعليم.	٤	6.6	٢	4.1	١	1.7	١٢	36.4	٣	5.3	٢٢	8.5
تخفيض النفقات الحكومية على التعليم.	٣	4.9	٢	4.1	٤	6.9	٨	24.2	٥	8.8	٢٢	8.5
انخفاض	٢٩	47.5	٧	14.3	٩	15.5	٦	18.2	١	1.8	٥٢	20.2

مستوى الرضا عن برامج التعليم الحكومي.												
المجموع	٦١	100	٤٩	100	٥٨	100	٣٣	100	٥٧	100	٢٥٨	100

كا٢ = ١٤٠.١٤ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (١٣) الأسباب التي أوردها الموافقون على خصخصة مؤسسات التعليم العالي لتلك الموافقة ، وجاء في مقدمتها " إتاحة الفرص التعليمية لمن لا يستطيعون اللحاق بالبرامج الحكومية" بنسبة (٢٠.٩%) وقد يكون ذلك نتيجة لمحدودية المؤسسات الحكومية في استيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من طلاب الثانوية العامة والشهادات المعادلة، ثم " انخفاض مستوى الرضا عن برامج التعليم الحكومي" بنسبة (٢٠.٢%) وقد يكون ذلك للمشكلات المتزايدة التي يعاني منها التعليم الحكومي من تكدس للطلاب في القاعات الدراسية وضعف الإمكانيات ، ثم جاء سبب "تلبية حاجة الراغبين لاستكمال تعليمهم." بنسبة (١٩.٨%) وقد يكون ذلك لوجود نسبة من العينة من طلاب التعليم المفتوح والذين أدركوا حاجتهم وحاجة زملائهم لاستكمال تعليمهم وعدم قدرة البرامج الموجودة في إشباع تلك الحاجة، ثم جاء "الحفاظ على الطلاب من الغربة بدلاً من السفر للخارج" بنسبة (١٥.٥%) ، وقد يعبر ذلك عن اتجاه البعض قبل التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة إلى تسفير أبناءهم إلى دول أجنبية للحصول على شهادات أجنبية نظراً لعدم قدرتهم على الالتحاق بالداخل بسبب انخفاض مجموعهم في الثانوية العامة ، ثم جاءت الأسباب المرتبطة بالجانب الاقتصادي المتمثلة في " حل مشكلات تمويل التعليم" و" تخفيض النفقات الحكومية على التعليم" بنفس النسبة (٨.٥%) و" تشجيع استثمار القطاع الخاص في الداخل" بنسبة (٦.٦%) مما يشير إلى وعي المبحوثين بمشكلات تمويل التعليم العالي ، وقد يكون ذلك انعكاساً لوعي المبحوثين بالمشكلات الاقتصادية التي عانت منها مصر بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، حيث جاءت الأسباب التي ذكرها كل فريق لتعكس ما يعانيه من مشكلات ذاتية، فقد جاء في مقدمة الأسباب التي ذكرها طلاب

الانتظام " انخفاض مستوى الرضا عن برامج التعليم الحكومي " وتلبية حاجة الراغبين لاستكمال تعليمهم " لدى طلاب الانتساب والتعليم المفتوح.

جدول (١٤) أشكال خصخصة التعليم العالي التي يفضلها المبحوثون

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
إنشاء جامعات خاصة	١٦	26.2	١١	22.4	١٩	32.8	٧	21.2	٢٨	49.1	٨١	31.4
إنشاء برامج مميزة داخل الجامعات الحكومية	٣١	50.8	٢٧	55.1	٨	13.8	٢١	63.6	١٤	24.6	١٠١	39.1
التوسع في برامج التعليم المفتوح	٥	8.2	٩	18.4	٢٥	43.1	٢	6.1	٢	3.5	٤٣	16.7
إدارة القطاع الخاص للجامعات الحكومية	٩	14.8	٢	4.1	٦	10.3	٣	9.1	١٣	22.8	٣٣	12.8
المجموع	٦١	100	٤٩	100	٥٨	100	٣٣	100	٥٧	100	٢٥٨	100

كا٢ = ٧٤.٨٩ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

يوضح جدول (١٤) أشكال خصخصة التعليم العالي التي يفضلها من وافقوا على خصخصة مؤسسات التعليم العالي ، حيث جاء في مقدمتها " إنشاء برامج مميزة داخل الجامعات الحكومية" بنسبة (٣٩.١%) وقد يرجع ذلك إلى رؤية هذه الفئة لتميز نظرائهم سواءً في فرص العمل أو في طريقة التدريس وغيرها بالرغم مما يدفعونه من مصاريف دراسية، ثم جاء " إنشاء جامعات خاصة" بنسبة (٣١.٤%) وقد يكون ذلك مسايرةً للاتجاه العام من تزايد عدد الجامعات الخاصة ، خاصة وأن هذا الشكل هو المعروف لدى الكثيرين، ثم جاء " التوسع في برامج التعليم المفتوح " بنسبة (١٦.٧%) ، وجاء " إدارة القطاع الخاص للجامعات الحكومية" في المرتبة الآخيرة بنسبة (١٢.٨%)، ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين

المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة وفقاً لذلك ، حيث أكد طلاب الانتظام والانتساب والتجارة باللغة الانجليزية على "إنشاء برامج مميزة داخل الجامعات الحكومية" في مقابل تأكيد طلاب التعليم المفتوح على التوسع في " برامج التعليم المفتوح" وتأكيد عينة المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا على إنشاء الجامعات الخاصة.

جدول (١٥) رؤية المبحوثين للاحتياجات التي من المتوقع أن تلبيها خصخصة التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
توفير المباني والمرافق التعليمية	٢٣	37.7	٢٧	55.1	٢١	36.2	١	3	٢	3.5	٧٤	28.7
توفير الأجهزة والاحتياجات المعملية	١٥	24.6	١١	22.4	٨	13.8	٢	6.1	٤	7	٤٠	15.5
التنوع في برامج التعليم	٣	4.9	٣	6.1	٧	12.1	١٦	48.5	١٨	31.6	٤٧	18.2
التنافس بين المؤسسات التعليمية	٢	3.3	١	2	٥	8.6	١٠	30.3	٧	12.3	٢٥	9.7
التقليل من تعقيدات الإجراءات التنظيمية	١٣	21.3	٢	4.1	٧	12.1	١	3	–	–	٢٣	8.9
حسن اختيار أعضاء هيئة التدريس	١	1.6	–	–	٢	3.4	١	3	١٢	21.1	١٦	6.2
تحسين مستوى الخريجين	٤	6.6	٥	10.2	٨	13.8	٢	6.1	١٤	24.6	٣٣	12.8
المجموع	٦١	100	٤٩	100	٥٨	100	٣٣	100	٥٧	100	٢٥٨	100

كا٢ = ١٥٢.٥٧ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (١٥) إلى رؤية الموافقين على خصخصة مؤسسات التعليم العالي للاحتياجات التي من المتوقع أن تشبعها تلك الخصخصة ، وجاء في مقدمتها " توفير المباني والمرافق التعليمية" بنسبة (٢٨.٧%) وقد يعكس ذلك ما تعانيه بعض الجامعات الحكومية من تكدس الطلاب داخل القاعات الدراسية ، وعدم توافر القاعات مما يؤدي إلى استمرار الدراسة لأوقات متأخرة في بعض الأقسام العلمية، وعدم توافر المكتبات والمراجع المطلوبة والمعامل وغيرها ، وارتبط بذلك المتغير الثالث المرتبط " بتوفير الأجهزة والاحتياجات المعملية " بنسبة (١٥.٥%) ولعل المقارنة بين الجامعات الخاصة – والتي قد يدركها المبحوثون من خلال الإعلان عنها في التليفزيون وعلى شبكة الانترنت– والواقع المعاش بالجامعات الحكومية تبرز ذلك بشكل واضح . وجاء في المرتبة الثانية تحقيق " التنوع في برامج التعليم" بنسبة (١٨.٢%) ، و" تحسين مستوى الخريجين " بنسبة (١٢.٨%) ، وينم ذلك عن وعي المبحوثين بضرورة تحسين مستوى المنتج ، ثم جاء " تحقيق التنافس بين المؤسسات التعليمية " بنسبة (٩.٧%) وفي ذلك تأكيد على الجانب الايجابي الذي قد تلعبه تلك المنافسة من تحسين العملية التعليمية بكل من التعليم العام والخاص، ثم جاء " التقليل من تعقيدات الإجراءات التنظيمية" بنسبة (٨.٩%) مما قد يشير إلى تعقد الإجراءات الإدارية في بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومية – الروتين– وما قد ينجم عنه تعطيل بعض الإجراءات المطلوبة ، وأخيراً جاء "حسن اختيار أعضاء هيئة التدريس " بنسبة (٦.٢%) ولكني أرى في هذا الشأن أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة من جامعات ومعاهد تفتقر إلى قاعدة رئيسية من أعضاء هيئة التدريس المنتمون إليها ، فمعظم أعضاء هيئة التدريس الموجودين بها هم أصلاً من الجامعات الحكومية انتقلوا إليها بالانتداب الجزئي أو الكلي، مما يشير إلى أن ما تعاني منه الجامعات الكومية ليس فقراً في الإمكانيات البشرية بقدر ما هو سوء توظيف لهذه الإمكانيات.

جدول (١٦) أسباب عدم موافقة المبحوثين على خصخصة مؤسسات التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
حرمان محدودي الدخل من التعليم	٣٤	34.3	١٨	16.2	٢٢	21.6	١٤	20.9	٣٦	25.2	١٢٤	23.8
دخول بعض رجال الأعمال ممن ليس لهم علاقة بالتعليم	٢٠	20.2	٦	5.4	١١	10.8	٨	11.9	٢٥	17.5	٧٠	13.4
تحميل الطلاب لتكاليف دراستهم	٢	2	٢٩	26.1	١٨	17.6	٢	3	٩	6.3	٦٠	11.5
الحد من عدالة الفرص التعليمية	١١	11.1	١٣	11.7	٩	8.8	٥	7,5	١٧	11.9	٥٥	10.5
لأن التعليم ليس سلعة	٢	2	١٢	10.8	١٧	16.7	٦	9	١١	7.7	٤٨	9.2
تدخل أصحاب المال في الشؤون التعليمية	٧	7.1	٨	7.2	٥	4.9	١١	16.4	٩	6.3	٤٠	7.7
لإهدار مبدأ تكافؤ الفرص	٥	5.1	١٥	13.5	٧	6.9	١	1.5	٨	5.6	٣٦	6.9
إهمال الجانب التعليمي والتركيز على الربح	٤	4	٣	2.7	٥	4.9	٨	11.9	١٤	9.8	٣٤	6.5
خفض جودة التعليم من أجل خفض تكلفته المادية	٩	9.1	٥	4.5	٤	3.9	٢	3	٨	5.6	٢٨	5.4

التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية	٥	5.1	٢	1.8	٤	3.9	١٠	14.9	٦	4.2	٢٧	5.2
المجموع	٩٩	100	١١١	100	١٠٢	100	٦٧	100	١٤٣	100	٥٢٢	100

كا٢ = ١١٩.٠٩ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (١٦) إلى تعدد وتنوع الأسباب التي ذكرها الرافضون لخصخصة مؤسسات التعليم العالي لذلك الرفض ، والتي جاء في مقدمتها " حرمان محدودي الدخل من التعليم " بنسبة (٢٣.٨%) وقد يشير ذلك إلى المصروفات والنفقات العالية المترتبة على الالتحاق بالتعليم الخاص، ثم جاء " دخول بعض رجال الأعمال ممن ليس لهم علاقة بالتعليم" بنسبة (١٣.٤%) ، وفي ذلك إشارة إلى قيام غير التربويين من رجال الأعمال بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة والتعامل معها بمنطق المشروع التجاري دون النظر إلى متطلبات العملية التربوية برمتها ، ثم جاء " تحميل الطلاب لتكاليف دراستهم" بنسبة (١١.٥%) وقد يرجع ذلك لإعتقاد هذه الفئة وتأكيدها على أن التعليم العالي حق من الحقوق الأساسية للمواطن، ثم جاء سبب لأن خصخصة التعليم "تحد من عدالة الفرص التعليمية" بنسبة (١٠.٥%) وذلك إشارة إلى الاستبعاد الاجتماعي لغير القادرين من الالتحاق بالتعليم الخاص ومن ثم تقليل البدائل المتاحة لهذه الفئة وانحصارها في بديل واحد هو التعليم الحكومي إن استطاعوا اللحاق به ، وجاء السبب التالي في " أن التعليم ليس سلعة" بنسبة (٩.٢%) ويتم التعامل معها بمنطق العرض والطلب ، ثم جاء سبب " تدخل أصحاب المال في الشؤون التعليمية" بنسبة (٧.٧%) وقد يكون ذلك بالتدخل في نسب النجاح وغيرها بغرض تعظيم الأرباح المتحققة ، ومن الملاحظ على الأسباب التي وردت في ذيل قائمة أسباب رفض المبحوثين لخصخصة مؤسسات التعليم العالي تأكيدها على الاستبعاد الاجتماعي والتساهل في منح الدرجات العلمية مما يفقدها قيمتها أو على الأقل يقلل من قيمتها . ويشير التحليل الاحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من البرامج الدراسية المختلفة في تلك الأسباب حيث عبر طلاب الانتظام عن رفضهم نتيجة لحرمان محدودي الدخل من

التعليم ، وأكد طلاب الانتساب عن رفضهم نتيجة لتحمل الطلاب تكاليف دراستهم ، وكأن كل فريق يبرر موقفه وفقاً لتوصيف حالته الدراسية.

جدول (١٧) رؤية المبحوثين للمناهج الدراسية الحالية

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
معظمها مستوردة من الغرب منعزلة ومغتربة عن الواقع	١٨	11.3	١١	6.9	٦٠	37.5	٢٨	28	٤٦	23	١٦٦	21.3
لاترتبط بالتغيرات المعاصرة	١٦	10	٤٢	26.3	٣٤	21.3	٢٧	27	٣١	15.5	١٥٠	19.2
مذكرات يلجأ بعض الأساتذة إلى وسائل غير مشروعة لترويجها	٣٢	20	٣٢	20	٣	1.9	١	1	٤٥	22.5	١١٣	14.5
تحولت إلى مجرد مذكرات يتم ترويجها بغرض الربح السريع	٣٥	21.9	٣١	19.4	٦	3.8	٢	2	٢٣	11.5	٩٧	12.4
تكرس التفاوتات الطبقية	٩	5.6	٧	4.4	١٥	9.4	١٢	12	١١	5.5	٥٤	6.9
تشبه ملخصات الثانوية العامة	١٧	10.6	١١	6.9	٩	5.6	١	1	٨	4	٤٦	5.9
مذكرات	١٥	9.4	١٣	8.1	٤	2.5	–	–	١٢	6	٤٤	5.6

جامعية تخلو من أي مسحة جمالية في الاخراج											
تعمل على إيجاد بيئة تعلم حقيقية	٦	3.8	٢	1.3	١٠	6.3	١٢	12	١	0.5	٣١	4
تراعي الفروق الفردية بين الطلاب	٥	3.1	٤	2.5	٨	5	٦	6	٧	3.5	٣٠	3.8
تنمي التفكير الناقد والابداعي	٤	2.5	٢	1.3	٧	4.4	٨	8	٧	3.5	٢٨	3.6
تنمي المهارات المعلوماتية	٣	1.9	٥	3.1	٤	2.5	٣	3	٩	4.5	٢٤	3.1
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٢١٨.٢٨ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (١٧) رؤية المبحوثين للمناهج الدراسية الحالية وتشير تلك الرؤى إلى غلبة النظرة السلبية من كونها " معظمها مستوردة من الغرب منعزلة ومغتربة عن الواقع" بنسبة (٢١.٣%) ويتوافق ذلك مع البيانات التي وردت في جدولي (٦) و(٧) من الانفصال بين التعليم والواقع ، و "لا ترتبط بالتغيرات المعاصرة" بنسبة (١٩.٢%) حيث أن المعلومات الواردة فيها قديمة تفتقر إلى التجديد وفقاً لما يطرأ على الواقع من مستجدات ، و" مذكرات يلجأ بعض الأساتذة إلى وسائل غير مشروعة لترويجها" بنسبة (١٤.٥%) وقد تكون تلك الوسائل التي يستخدمها البعض من التهديد بالرسوب أو على الأقل تعمد احراج الطالب أمام زملائه داخل قاعات الدرس، و" تحولت إلى مجرد مذكرات يتم ترويجها بغرض الربح السريع" بنسبة (١٢.٤%) حيث يعتبرها بعض أعضاء التدريس جزءاً من دخولهم ،

و" تكرس التفاوتات الطبقية " بنسبة (٦.٩%) حيث تتمثل في عدم قدرة بعض الطلاب على شرائها ، خاصة ما يسمى " بشيت المراجعة " في بعض المعاهد الخاصة والتي يأتي معظم الاختبار من خلاله، و" تشبه ملخصات الثانوية العامة " بنسبة (٥.٩%)حيث تركز على التلقين والحفظ والاسترجاع ومن ثم تفتقر معظمها إلى الابداع وتنمية الفكر الناقد ، و" مذكرات جامعية تخلو من أي مسحة جمالية في الاخراج" بنسبة (٥.٦%)، وقد يكون ذلك لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ومن ثم الاقتصاد في نفقات الطباعة والورق قدر الامكان مما قد يؤدي إلى إخراجها في النهاية بشكل يفتقر إلى الحد الأدنى المطلوب من الإخراج. ويشير التحليل الاحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في البرامج المختلفة في تلك الرؤى.

جدول (١٨) رؤية المبحوثين لمستوى الامتحانات في مؤسسات التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
تؤدي إلى بروز النزعة الفردية بدلاً من،الروح الجماعية.	١١	6.9	١٧	10.6	٨	5	٩	9	٢١	10.5	٦٦	8.5
تعمل على إذكاء المنافسة السلبية بدلاً من التعاون.	٩	5.6	٦	3.8	١٧	10.6	٩	9	١٤	7	٥٥	7.1
تحول الامتحان إلى سلعة عرضة للشكوى والمساومة.	٢١	13.1	٣٢	20	٤١	25.6	١٣	13	٢٥	12.5	١٣٢	16.9
تغرس فكرة الحفظ	٧١	44.4	٥٢	32.5	٣٩	24.4	١٠	10	٤٩	24.5	٢٢١	28.3

والتلقين لدى الطلاب.											
تعمل على انتشار الدروس الخصوصية.	٣٤	21.2	٤٠	25	٣٣	20.6	٤١	41	٦٤	32	٢١٢	27.2
تنمي القدرة على الابتكار والابداع.	٥	3.1	٤	2.5	٩	5.6	٥	5	١١	5.5	٣٤	4.4
تنمي التفكير الناقد.	٣	1.9	٧	4.4	٥	3.1	٩	9	٧	3.5	٣١	4
تظهر شخصية الطالب.	٦	3.8	٢	1.3	٨	5	٤	4	٩	4.5	٢٩	3.7
المجموع	١٦	100	١٦	100	١٦	100	١٠	100	٢٠	100	٧٨	100

كا٢ = ٧٦.٨٨ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

يوضح جدول (١٨) غلبة الطابع السلبي على رؤى المبحوثين لمستوى الامتحانات في مؤسسات التعليم العالي، حيث جاء في مقدمتها " أنها تغرس فكرة الحفظ والتلقين لدى الطلاب" بنسبة (٢٨.٣%) مما يؤكد ما سبق أن ذكره المبحوثين في أن التعليم هنا يتم وفقاً للتعليم التلقيني ، وأنها " تعمل على انتشار الدروس الخصوصية" بنسبة (٢٧.٢%) والملاحظ هنا التداخل بين التعليم التلقيني والدروس الخصوصية فكلاهما سبباً ونتيجة في آن واحد ، ثم جاء" تحول الامتحان إلى سلعة عرضة للشكوى والمساومة" بنسبة (١٦.٩%)، فما أن يأتي امتحان يحمل قدراً من الصعوبة من وجهة نظر الطلاب إلى أن يبادرون بالتجمع والشكوى للجهات المسؤولة ، ويعد ذلك من الظواهر الجديدة على المجتمع الجامعي برز بشكل واضح بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، حيث كان يقتصر في السابق على الثانوية العامة فقط ، ثم جاء أنها " تؤدي إلى بروز النزعة الفردية بدلاً من الروح الجماعية" بنسبة (٨.٥%)، ويتناقض ذلك مع الأهداف التي يجب أن تغرسها العملية التعليمية

من تأكيد على العمل الفريقي والجماعي ، وقد ينعكس ذلك على شخصية الطالب ويصبح مسلكاً له في حياته اليومية ، ويرتبط بما سبق تأكيد الامتحانات على " إذكاء المنافسة السلبية بدلاً من التعاون" بنسبة (٧.١%) من اجمالي العينة. وتشير النتائج السابقة إلى خلل في منظومة الامتحانات يحتاج إلى مراجعة للعملية برمتها بدءاً من المدخلات مروراً بالعمليات وانتهاءً بالنتائج.

كما توضح البيانات السابقة أن الرؤية الايجابية للامتحانات والتي تعكس الأهداف المرغوبة من تنمية القدرة على الابداع والابتكار، وتنمية التفكير الناقد ، وإظهار شخصية الطالب وتوضيح الفروق الفردية جاءت بنسب منخفضة للغاية. كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في تلك الرؤى.

جدول (١٩) أسباب تحويل التعليم العالي لسلعة

المتغير *	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
فرض رسوم دراسية مرتفعة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة.	١٠	3.6	٦١	22.4	٥٩	19.2	٤٤	21.1	١٠٧	32.5	٢٨١	20.2
تخلي الدولة تدريجياً عن دورها ومسؤلياتها في التعليم العالي.	٦١	22.2	٣٠	11	٤٦	15	٢٢	10.5	٣١	9.4	١٩٠	13.6
تراجع مبدأ التعليم	٣٤	12.4	٢٨	10.3	٣٥	11.4	١٩	9.1	٤٥	13.7	١٦١	11.6

العالي كخدمة عامة.											
بروز النظرة للتعليم على أنه عملية استثمار.	٣١	11.3	٤٢	15.4	٢٨	9.1	١٥	7.2	٢٩	8.8	١٤٥	10.4
التراجع في الانفاق العام على التعليم العالي.	٤٣	15.6	٢٢	8.1	٣١	10.1	٢٥	12	٢٠	6.1	١٤١	10.1
سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادي.	٢٣	8.4	٣٥	12.9	٢١	6.8	٢٤	11.5	١٧	5.2	١٢٠	8.6
شيوع نمط التفكير المعتمد على المنفعة الذاتية أو الخاصة.	٢٥	9.1	٢١	7.7	٣٢	10.4	١١	5.3	٢٨	8.5	١١٧	8.4
الثقافة المشبعة بالاتجاه السلعي.	١٢	4.4	٧	2.6	٢٦	8.5	١٩	9.1	١٤	4.3	٧٨	5.6
العولمة .	١٩	6.9	١٠	3.7	٦	2	٨	3.8	١٣	4	٥٦	4
الاختراق الثقافي الغربي.	١١	4	٧	2.6	٥	0.7	١٧	8.1	١٤	4.3	٥٤	3.9
إدخال مؤسسات التعليم	٦	2.2	٩	3.3	١٨	5.9	٥	2.4	١١	3.3	٤٩	3.5

العالي للسوق كمافس تجاري يهدف إلى تحقيق الربح.												
المجموع	٢٧٥	100	٢٧٢	100	٣٠٧	100	٢٠٩	100	٣٢٩	100	١٣٩٢	100

- **الاجابة بأكثر من متغير**

كا٢ = ١٧٧.٨٦ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (١٩) الأسباب التي ذكرها المبحوثون لتسليع التعليم العالي ، حيث جاءت الأسباب الاقتصادية المتمثلة في "فرض رسوم دراسية مرتفعة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة" بنسبة (٢٠.٢%) ولعل المقصود هنا برامج التعليم الخاص والتعليم المميز ، و "تخلي الدولة تدريجياً عن دورها ومسؤلياتها في التعليم العالي" بنسبة (١٣.٦%) وقد يكون ذلك انعكاساً لضعف دور الدولة وتنامي دور القطاع الخاص ، و" تراجع مبدأ التعليم العالي كخدمة عامة" بنسبة (١١.٦%) مما قد ينعكس في السببين السابقين من فرض مصروفات دراسية وضعف دور الدولة ، و "بروز النظرة للتعليم على أنه عملية استثمار" بنسبة (١٠.٤%) وقد يتجلى ذلك في دخول بعض المستثمرين هذا المجال والتعامل مع المؤسسات التي أنشؤها بمنطق المشرروع التجاري، و" التراجع في الانفاق العام على التعليم العالي" وقد يتجلى ذلك في انخفاض نسبة الانفاق على التعليم العالي من الميزانية العامة مقارنة بدول أخرى مجاورة، و" سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادي" بنسبة (٨.٦%) والتي ترتب عليها بروز دور القطاع الخاص وضعف دور الدولة ، فضلاً عن بدء الجامعات الخاصة، وجاءت العوامل الثقافية بعد العوامل الاقتصادية والتي تمثلها "شيوع نمط التفكير المعتمد على المنفعة الذاتية أو الخاصة" بنسبة (٨.٤%) و " العولمة " بأبعادها المختلفة بنسبة (٤%) ، و "الاختراق الثقافي الغربي" المترتب على العولمة بنسبة (٣.٩%)، ويلاحظ على مجموعتي العوامل الاقتصادية والثقافية تداخلها والفصل هنا تم لأغراض الدراسة

والتحليل. كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج المختلفة في تحديدهم لتلك الأسباب، حيث جاء في مقدمة الأسباب التي ذكرها طلاب الانتظام "تخلي الدولة عن دورها " ولطلاب الانتساب والتعليم المفتوح ولطلاب كلية التجارة باللغة الانجليزية والمعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا كان " فرض رسوم دراسية مرتفعة ".

جدول (٢٠) الآثار المترتبة على تسليع التعليم العالي

المحور	المتغير	الموافقة						الوسط الحسابي	الترتيب الفرعي	الترتيب العام
		موافق		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
قيم الطلاب	نشر قيم الثروة والكسب السريع بين الطلاب.	٢٧١	34.7	٤١٨	53.6	٩١	11.7	1.65	5	١٤
	الحصول على الشهادة بأقصر الطرق وأيسرها.	٥٤١	69.4	١٣٤	17.2	١٠٥	13.4	1.89	2	٥
	تنامي قيم الفهلوة.	٤٢٣	54.2	٢١٧	27.8	١٤٠	17.9	1.70	3	١١
	زيادة قوة القيم المادية.	٣٦٢	46.4	٢٩٩	38.3	١١٩	15.3	1.68	4	١٣
	تنمية الرغبات والتطلعات الاستهلاكية.	٤٠١	51.4	٢٠٥	26.3	١٧٤	22.3	1.61	6	١٥
	استباحة الغش في	٣٩٩	51.2	٣٥٧	45.8	٢٤	3.1	1.91	1	٤

	الامتحانات.								
الاستبعاد الاجتماعي	انتشار الدروس الخصوصية.	٥١١	65.5	٢٠٠	25.6	٦٩	8.8	1.93	3	٣
	تحويل المؤسسات التعليمية إلى مواقع للصفوة الغنية.	٢٩٩	38.33	٣١٦	40.5	١٦٥	21.2	1.53	6	١٦
	استبعاد الفقراء وغير القادرين تدريجياً .	٤٢٢	54.1	٣٠٠	38.5	٥٨	7.4	1.87	4	٦
	تقسيم التعليم إلى نمطين متمايزين.	٥٤٩	70.4	١٧٢	22.1	٥٩	7.6	1.99	1	١
	تحويل التعليم العالي إلى امتياز لأبناء النخبة في المجتمع.	٤٦٥	59.6	٢٨١	36	٣٤	4.4	1.96	2	٢
	تعزيز اللامساواة الاجتماعية.	٥٢٨	67.7	١١٧	15	١٣٥	17.3	1.82	5	٧
العملية التعليمية	اتجاه المستثمرين إلى نوع من التعليم تقل فيه التكلفة ويزداد الربح	٣٦٢	46.4	٣٤٠	43.6	٧٨	10	1.77	2	٩
	التساهل في منح تقديرات لطلاب لا يستحقونها.	٤١٩	53.7	٢١٥	27.6	١٤٦	18.7	1.69	4	١٢
	اعتماد	٥١٥	66	١١١	14.2	١٥٤	19.7	1.77	2	٩

	الطلاب في اختيار تخصصاتهم على أسس مادية وليس وفقاً لقدراتهم.									
	تحويل العملية التعليمية إلى التلقين والحفظ	٥٠٠	64.1	١٤٩	19.1	١٣١	16.8	1.8	1	٨
	التقليل من قيمة التعليم	٤٠٣	51.7	٢٧٥	35.3	١٠٢	13.1	1.76	3	١٠
	البعد عن جودة التعليم.	٢٩٢	37.4	٤٠١	51.4	٨٧	11.2	1.68	5	١٣

توضح البيانات الواردة في جدول (٢٠) مدى موافقة مفردات العينة على عدة عبارات تعبر عن الآثار المترتبة على تسليع التعليم العالي، وتم ترتيب استجابات المبحوثين وفقاً للوسط الحسابي المرجح على النحو التالي:

أ- جاءت في مقدمة الآثار المترتبة على تسليع التعليم العالي التي وافق عليها المبحوثون تلك المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي ، حيث كان في مقدمتها " تقسيم التعليم إلى نمطين متمايزين" مما يجعل هناك تناقض بين التعليم العام والتعليم الخاص ، حتى داخل التعليم العام تعليم عادي وآخر مميز ، وداخل التعليم العادي نظام الانتظام ونظام الانتساب ، وعلى المستوى العام تعليم حكومي وآخر ديني ، وجامعات وطنية واحرى أجنبية وهكذا ، مما سيكون له تأثيراته على الشخصية المصرية ذاتها. ثم جاء في المرتبة الثانية الموافقة على عبارة " تحويل التعليم العالي إلى امتياز لأبناء النخبة في المجتمع" وبالتالي يتم استبعاد الفقراء وغير القادرين من العملية التعليمية ، ثم جاءت الموافقة على عبارة " انتشار الدروس الخصوصية" على اعتبار أنها عرض

ونتيجة في آن واحد، ولا يخفى على الجميع ما يترتب على الدروس الخصوصية من آثار سلبية على كافة المستويات.

ب- بالنسبة للآثار السلبية المترتبة على تسليع التعليم العالي على قيم الطلاب ، جاء في مقدمة العبارات التي تمت الموافقة عليها " استباحة الغش في الامتحانات" على أساس أن تلك الامتحانات تعتمد على الحفظ والاسترجاع وأن معظم الطلاب يرون أنها تحصيل حاصل ، وليس أدل من ذلك عدد حالات الغش الذي أعلن عنه مؤخراً في امتحانات الجامعات، وكذلك في امتحانات الثانوية العامة – باعتبارهم المدخل القادم لمؤسسات التعليم العالي – للدرجة التي استخدمت فيها الأساليب التكنولوجية المتطورة في تسريب الامتحانات بل وإعداد مواقع على مواقع التواصل الاجتماعي تتولى تلك المهمة، ثم جاءت في المرتبة الثانية "الحصول على الشهادة بأقصر الطرق وأيسرها" وفي ذلك تأكيد لما توصلت إليه الدراسة من رؤية معظم مفردات العينة للتعليم عالي أنه مجرد استكمال للمظهر الاجتماعي، ثم جاءت في المرتبة الثالثة عبارة " تنامي قيم الفهلوة" والمتمثلة في انتشار طرق عديدة للغش في الامتحانات والرغبة في الحصول على أي شئ بأيسر الطرقبما يتنافى مع قيم الانجاز ، ثم جاءت عبارة " زيادة قوة القيم المادية" في المرتبة الرابعة لتعكس بدورها ما حدث من تغير في السلم القيمي ، حيث اعتلاء القيم الاقتصادية قمة السلم الطبقي.

ت- عكست البيانات أيضاً وعي أفراد العينة بالآثار السلبية المترتبة على تسليع التعليم العالي على العملية التعليمية من "تحويل العملية التعليمية إلى التلقين والحفظ" في المرتبة الأولى ، و" اعتماد الطلاب في اختيار تخصصاتهم على أسس مادية وليس وفقاً لقدراتهم" في المرتبة الثانية ، و " التقليل من قيمة التعليم" في المرتبة الثالثة ، و" التساهل في منح تقديرات لطلاب لا يستحقونها" في المرتبة الرابعة ، خاصة في بعض المؤسسات الخاصة لمجرد زيادة سمعة تلك المؤسسات بغض النظر عن تأثير ذلك على العملية التعليمية برمتها.

٢- الاستبعاد الاجتماعي:

جدول (٢١) رؤية المبحوثين لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
الافتقار الى الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة.	٤٢	26.3	٣٥	21.9	٣٨	23.8	٣٧	37	٥٢	26	٢٠٤	26.2
النظرة الدونية لمحدودي الدخل	١٧	10.6	٢٤	15	٢٧	16.9	١٦	16	٢٣	11.5	١٠٧	13.7
قلة أو انعدام فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية .	١٥	9.4	٢٦	16.3	٢٣	14.4	١٠	10	١٨	9	٩٢	11.8
عدم القدرة على التفاعل والإنصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يستوعب الكل بلا استثناء.	٢١	13.1	١١	6.9	١٨	11.3	٩	9	٢٧	13.5	٨٦	11
مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في	١٤	8.8	٢١	13.1	١٥	9.4	١١	11	١٧	8.5	٧٨	10

الأنشطة المجتمعية .											
الحرمان من الموارد والحقوق .	١٦	١٠	6.9	٩	5.6	٧	4.4	٥	5	٢٢	11	٥٩	7.6
الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة.	١١	6.9	١٥	9.4	٩	5.6	٨	8	١٣	6.5	٥٦	7.2
عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية.	٩	5.6	١٠	6.3	١٣	8.1	١	1	١٥	7.5	٤٨	6.2
السلامة البيئية والاجتماعية والتمييز.	٨	5	٣	1.9	٦	3.8	٢	2	٧	3.5	٢٦	3.3
زيادة معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأمراض؛ التشرد والسكن غير الملائم.	٧	4.4	٦	3.8	٤	2.5	١	1	٦	3	٢٤	3.1
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٤٤.٤٨ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٢١) تعدد وتنوع رؤى المبحوثين لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي، حيث جاء في مقدمتها التأكيد على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم وفي ذلك تأكيد على المنظور الضيق للمفهوم ، وقد يرجع ذلك إلى أنه أكثر الأبعاد وضوحاً في الواقع المعاش ، وتمثل ذلك في تأكيد المبحوثين على أن الاستبعاد

الاجتماعي هو " الافتقار الى الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة" بنسبة (٢٦.٢%) من اجمالي العينة ، و" النظرة الدونية لمحدودي الدخل" بنسبة (١٣.٧%) ، ثم جاءت النظرة الواسعة للمفهوم المتمثلة في عدم اتاحة فرصة الحصول على الخدمات الأساسية " قلة أو انعدام فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية " بنسبة (١١.٨%) ، وعدم الاندماج الاجتماعي " عدم القدرة على التفاعل والإنصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يستوعب الكل بلا استثناء" بنسبة (١١%) ، وعدم القدرة على المشاركة المجتمعية "مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية" بنسبة (١٠%) ، والحرمان من الحقوق " الحرمان من الموارد والحقوق " والتي من بينها الحق في التعليم بنسبة (٧.٦%) وتتفق التعريفات السابقة مع اختلاف الباحثين حول مفهوم الاستبعاد الاجتماعي والتي تراوحت بين الضيق والاتساع ، وإن كانت معظم الاستجابات أكدت على البعد الضيق للمفهوم. ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، الأمر الذي يشير إلى تأكيدهم على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم.

جدول (٢٢) مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
الفقر والحرمان المادي.	٤٥	28.1	٥١	31.9	٤٩	30.6	٣٦	36	٦٧	33.5	٢٤٨	31.8
عدم العدالة واللا مساواة في توزيع فرص العيش على جميع أبناء المجتمع.	٤٢	26.3	٢٥	15.6	٣١	19.4	٢٩	29	٤٥	22.5	١٧٢	22.1
غياب التوزيع العادل للموارد وزيادة الفجوة الاقتصادية.	٢٩	18.1	٤٧	29.4	٣٨	23.8	١٥	15	٣٩	18.5	١٦٨	21.5
الحرمان من	٢٣	14.4	١٤	8.8	٢٢	13.8	١٠	10	٢١	10.5	٩٠	11.5

الموارد الاقتصادية.											
عدم وضع حد أقصى للأجور حتى الآن	١٠	6.3	١٧	10.6	١٥	9.4	٧	7	٢٢	11	٧١	9.1
الاستبعاد من المشاركة السياسية.	١١	6.9	٦	3.8	٥	3.1	٣	3	٦	3	٣١	4
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٢٧.٤٦ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

وتوافقاً مع البيانات التي وردت في جدول (٢١) تؤكد البيانات الواردة في جدول (٢٢) على توافق المبحوثين على المؤشرات الاقتصادية لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي ، فقد أشار التحليل الاحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في تحديدهم لهذه المؤشرات التي جاء في مقدمتها " الفقر والحرمان المادي" بنسبة (٣١.٨%) ، و" عدم العدالة واللامساواة في توزيع فرص العيش على جميع أبناء المجتمع" بنسبة (٢٢.١%) ، و" غياب التوزيع العادل للموارد زيادة الفجوة الاقتصادية" بنسبة (٢١.٥%) ، و" الحرمان من الموارد الاقتصادية" بنسبة (١١.٥%)، و" عدم وضع حد أقصى للأجور حتى الآن" بنسبة (٩.١%) مما يؤدي إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية ، وتنتمي كافة المؤشرات السابقة إلى المؤشرات الاقتصادية للمفهوم . وجاء في ذيل قائمة المؤشرات التي ذكرها المبحوثون " الاستبعاد من المشاركة السياسية " بنسبة (٤%) ، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها تعكس بشكل أو بآخر ما شهده المجتمع المصري من حراك سياسي في الفترات الآخيرة.

جدول (٢٣) الأسباب التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
زيادة معدلات الفقر	٧٦	47.5	٦٠	37.5	٦٦	41.3	٥٠	50	٧٢	36	٣٢٤	41.5
زيادة الفجوة بين الطبقات	٣٤	21.3	٤٥	28.1	٣٩	24.4	٢٢	22	٦٤	32	٢٠٤	26.2

سياسات الخصخصة والاصلاح الاقتصادي	٢٧	16.9	٢٤	15	٣٢	20	١١	11	٢٦	13	١٢٠	15.4
عدم الاستقرار السياسي	١١	6.9	١٤	8.8	١٢	7.5	٩	9	٢٢	11	٦٨	8.7
العولمة	١٢	7.5	١٧	10.6	١١	6.9	٨	8	١٦	8	٦٤	8.2
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ١٨.٦٧ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (٢٣) إلى الأسباب التي ذكرها المبحوثون المؤدية إلى الاستبعاد الاجتماعي ، حيث جاء في مقدمتها أيضاً الأسباب الاقتصادية المتمثلة في " زيادة معدلات الفقر" بنسبة (٤١.٥%) وكذلك " زيادة الفجوة بين الطبقات " بنسبة (٢٦.٢%) ، و "سياسات الخصخصة والإصلاح اقتصادي " ويرتبط بها أيضاً " العولمة " بنسبة (٨.٧%) خاصة في بعدها الاقتصادي ، ويلاحظ على الأسباب السابقة أنه يمكن تصنيفها على أنها أسباب اقتصادية ، وبالرغم من تداخلها فإنها تؤدي إلى نفس النتيجة وزيادة التفاوتات الاجتماعية وزيادة الغني عنى والفقير فقراً ومن ثم الاستبعاد الاجتماعي . وجاء السبب المتمثل في عدم الاستقرار السياسي بنسبة (٨.٧%) – ولعل ذكر ذلك السبب جاء نتيجة لتطبيق الدراسة الميدانية في الفترة السابقة على إجراء الانتخابات الرئاسية والتي شهدت المزيد من الاضطرابات والمظاهرات ومن ثم أثرت بالسلب على حركة الاقتصاد المصري في تلك الفترة ، ويشير التحليل الاحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك مما يشير إلى توافق المبحوثين حول تلك الأسباب.

جدول (٢٤) أكثر أبعاد الاستبعاد الاجتماعي وضوحاً

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
البعد الاقتصادي	١٠٥	65.6	١١٢	70	١٢٣	76.9	٧٨	78	١٤٢	71	٥٦٠	71.8
البعد الاجتماعي	٢٤	15	٣٥	21.9	٢٩	15.3	١٤	14	٣٢	16	١٣٤	17.2
البعد الثقافي	١٦	10	٩	5.6	٥	3.1	٦	6	١٤	7	٥٠	6.4
البعد السياسي	١٥	9.4	٤	2.5	٣	1.9	٢	2	١٢	6	٣٦	4.6
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٢٥.٩٤ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٢٤) رؤية المبحوثين لأكثر أبعاد الاستبعاد الاجتماعي وضوحاً، حيث جاء في مقدمتها الأبعاد الاقتصادية لتمثل الغالبية العظمى من العينة بنسبة (٧١.٨%) وقد يرجع ذلك إلى أن البعد الاقتصادي هو أكثر الأبعاد وضوحاً في الواقع المعاش ولارتباطه بالحياة اليومية للانسان، ثم جاء البعد الاجتماعي بفارق كبير بنسبة (١٧.٢%) والمتمثل في التفاوتات الاجتماعية وعدم اتاحة الخدمات الأساسية والمشاركة المجتمعية، ثم جاء البعد الثقافي بنسبة (٦.٤%) المتمثل في عدم الانصار الاجتماعي والتعصب الثقافي لفئة دون الأخري ومن ثم تمييزها عن باقي الفئات ، وجاء البعد السياسي في مؤخرة هذه الأبعاد بنسبة (٤.٦%) والمتمثل في استبعاد فصيل أو آخر من العملية السياسية. ومن الجدير بالذكر تداخل هذه الأبعاد وارتباطها ببعضها البعض وأن الفصل بينها لأغراض الدراسة والتحليل. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في التأكيد على الأبعاد السابقة، فبالرغم من أن البعد الاقتصادي جاء في مقدمة الأبعاد لدى المبحوثين في البرامج المختلفة ، إلا أنه من الملاحظ زيادة نسبة من أكدوا على هذا البعد لدى عينة طلاب التعليم المفتوح وطلاب المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا.

جدول (٢٥) مدى زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
نعم	١٤٥	90.6	١٣٧	85.6	١٥١	94.4	٨٩	89	١٨٤	92	٧٠٦	90.5
لا	١٥	9.4	٢٣	14.4	٩	5.6	١١	11	١٦	8	٧٤	9.5
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ٨.٠٤ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٢٥) موافقة الغالبية العظمى من العينة (٩٠.٥%) على زيادة معدت الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي مقارنة بعدم موافقة (٩.٥%) فقط على ذلك، ويشير التحليل الاحصائي إلى توافق المبحوثين على ذلك ، حيث لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في الموافقة على زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي.

جدول (٢٦) أسباب زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
عدم الاستقرار بعد ٢٥ يناير	٤١	28.3	٥٢	38	٦٤	42.4	٤٤	49.4	٧٨	42.4	٢٧٩	39.5
زيادة معدلات الفقر والبطالة	٣٩	26.9	٣٥	25.5	٥٤	35.8	٢٧	30.3	٥٦	30.4	٢١١	29.9
ضعف دور الدولة	٢١	14.5	٢٣	16.8	٢١	13.9	١٢	13.5	٢٥	13.6	١٠٢	14.4
التضخم	٤٤	30.	٢٧	19.	١٢	7.9	٦	6.7	٢٥	13.	١١	16.

والغلاء		3		7					6	٤	1
المجموع	١٤ ٥	100	١٣ ٧	100	١٥ ١	100	٨ ٩	100	١٨ ٤	100	٧٠ ٦	100

كا٢ = ٤٢.٦٥ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

يوضح جدول (٢٦) الأسباب التي ذكرها المبحوثون لزيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي، حيث جاء في مقدمتها " عدم الاستقرار بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١" بنسبة (٣٩.٥%) ، ولعل وجود هذا السبب في المقدمة يرجع بدوره إلى تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات الرئاسية والتي شهدت عدم استقراراً أثر على كافة الجوانب ، خاصة الجانب الاقتصادي، ثم جاء " زيادة معدلات الفقر والبطالة" بنسبة (٢٩.٩%) والتي اعتبرها المبحوثون سبباً ونتيجة ومؤشراً في الوقت نفسه للاستبعاد الاجتماعي، ثم جاء " التضخم والغلاء " بنسبة (١٦.١%)، و" ضعف دور الدولة " بنسبة (١٤.٤%) ، ويشير التحليل الاحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك . ويلاحظ على الأسباب السابقة تأكيد المبحوثين على الأسباب الاقتصادية والسياسية وأنها من وجهة نظرهم وراء زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الفترات الأخيرة.

جدول (٢٧) الآثار المترتبة على زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%
زيادة التفاوتات الطبقية	٤٦	31.7	٤٢	30.7	٥٦	37.1	٣ ٨	42.7	٧٨	42.4	٢٦ ٠	36.8
التهميش والانسحاب الاجتماعي	٣٨	26.2	٣٥	25.5	٢٩	19.2	١ ٧	19.1	٥١	27.7	١٧ ٠	24.1
زيادة	١٤	9.7	١٩	13.	٢١	13.	١	12.	٢٥	13.	٩٠	12.

وتيرة العنف				7		6		4	١	9		9			
الاحباط والاغتراب	١٧	11.7	٢٢	16.1	١٨	11.9	٩	10.1	١٦	8.7	٨٢	11.6
زيادة معدلات الجريمة	٢٦	17.9	١٠	7.3	١٧	11.3	١١	12.4	١٠	5.4	٧٤	10.5
التفكك الاجتماعي	٤	2.8	٩	6.6	١٠	6.6	٣	3.4	٤	2.2	٣٠	4.2
المجموع	١٤٥	100	١٣٧	100	١٥١	100	٨٩	100	١٨٤	100	٧٠٦	100

كا٢ = ٣٧.٥١ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

يوضح جدول (٢٧) وعي المبحوثين بالآثار السلبية المترتبة على زيادة وتيرة الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي، حيث يترتب على ذلك " زيادة التفاوتات الطبقية " بنسبة (٣٦.٨%)، وقد يعكس ذلك التفاوت الكبير بين الطبقتين العليا والدنيا والتقلص الواضح للطبقة الوسطى و"التهميش والانسحاب الاجتماعي " بنسبة (٢٤.١%) ويتجلى ذلك في اللامبالاه وعدم الاندماج في الأنشطة المجتمعية ، و "زيادة وتيرة العنف " بنسبة (١٢.٧%) فكلما زادت معدلات الاستبعاد الاجتماعي، زادت وتيرة العنف إما لإجبار الآخر للاعتراف بهولفت النظر إليه، أو للانتقام كرد فعل سلبي ، ثم " الاحباط والاغتراب " بنسبة (١١.٦%) بمؤشراته المختلفة والتي قد تضمن أسوأ صوره وهو الاغتراب عن الذات والشعور بالعجز ، ثم " زيادة معدلات الجريمة" بنسبة (١٠.٥%) ، وقد يكون تحت وطأة الحاجة والعجز ، وقد لا يكون ذلك تبريراً منطقياً ، ولكنه تبرير داخلي للمستبعد ، ثم جاء أخيراً" التفكك الاجتماعي" بنسبة (٤.٢%) وقد يكون ذلك نتيجة لتنامي الحقد الاجتماعي والشعور بتمييز البعض واللامساواه . وبالرغم من كون أن التفاوتات الطبقية جاءت في مقدمة النتائج المترتبة على الاستبعاد الاجتماعي لدى المبحوثين في كل البرامج الدراسية ، إلا أن النسب التي تؤكد ذلك تختلف من برنامج لآخر ، حيث يشير التحليل الاحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في ذلك.

٣- تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي:

جدول (٢٨) مدى وجود علاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
نعم	١٢٥	78.1	١٣٦	85	١٤٤	90	٨٠	80	١٧٧	88.5	٦٦٢	84.9
لا	٣٥	21.9	٢٤	15	١٦	10	٢٠	20	٢٣	11.5	١١٨	5.1
المجموع	١٦٠	100	١٦٠	100	١٦٠	100	١٠٠	100	٢٠٠	100	٧٨٠	100

كا٢ = ١٢.٤٣ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (٢٨) إلى تأكيد الغالبية العظمى من مفردات العينة (٨٤.٩%) على وجود علاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي ، وكذلك يشير التحليل الاحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، حيث تزداد تزداد نسبة الموافقة على وجود هذه العلاقة في البرامج المدفوعة وهي برامج الانتساب والتعليم المفتوح ولدى عينة المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا مقارنة بعينة طلاب الانتظام ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى تحملهم لتكاليف دراستهم بالرغم من تفاوتها من برنامج لآخر.

جدول (٢٩) طبيعة العلاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
عدم اتاحة التعليم لكافة فئات المجتمع	٣	2.4	٥٦	41.2	٧٥	52.1	٧	8.8	٥٤	30.5	١٩٥	29.5
التمايز بين التعليم الحكوم	٢٢	17.6	٤٥	33.1	٢٨	19.4	٢٩	36.2	٦٤	36.2	١٨٨	28.4

ي والخاص											
التمايز بين البرامج المختلفة داخل التعليم الحكومي	٣٢	25.6	٢١	15.4	٣٤	23.6	٣٢	40	٢٩	16.4	١٤٨	22.3
فقدام معنى التفوق	٦٨	54.4	١٤	10.3	٧	4.9	١٢	15	٣٠	16.9	١٣١	19.8
المجموع	١٢٥	100	١٣٦	100	١٤٤	100	٨٠	100	١٧٧	100	٦٦٢	100

كا٢ = ٢٠٧.٣ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٢٩) رؤية المبحوثين لطبيعة العلاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي، حيث جاء في مقدمتها " عدم اتاحة التعليم لكافة فئات المجتمع " بنسبة (٢٩.٥%) وقد يكون ذلك اشارة إلى التعليم الخاص من جانب نتيجة لارتفاع مصروفاته والتي قد لا يستطيع تحملها إلا فئة محدودة ، أو إلى التعليم الحكومي نظراً لما يتطلبه من شراء كتب ومذكرات أو اللجوء إلى الدروس الخصوصية في بعض المؤسسات التعليمية . ثم جاء " التمايز بين التعليم الحكومي والخاص" بنسبة (٢٨.٤%) وقد يكون هذا التمايز في الأبنية التعليمية والمعامل والمختبرات وكذلك في سعة الشعب الدراسية وهي جميعاً لصالح الجامعات الخاصة ، ثم جاء " التمايز بين البرامج المختلفة داخل التعليم الحكومي" بنسبة (٢٢.٣%) وقد يكون ذلك إلى التناقض داخل المؤسسة الواحدة بين تعليم مميز من حيث المقررات والبنية التحية وسعة الشعب وأعضاء هيئة التدريس وتفعيل للارشاد الأكاديمي والساعات المكتبية بل وفرص عمل حقيقية حال التخرج وتعليم عادي يفتقر إلى ذلك مما يؤدي بدوره إلى تعميق الشعور بالاستبعاد الاجتماعي. ثم جاء " فقدان معنى التفوق" بنسبة (١٩.٨%) من اجمالي العينة ، وقد يرجع ذلك إلى

فقدان التفوق في الثانوية العامة والحصول على أعلى الدرجات حيث يجد الطالب المنتظم بجانبه طالباً آخر حصل على درجات أقل منه بكثير في برنامج الانتساب مقابل تحمله لمصروفات ليست بالكثيرة ، وكذلك قد يرجع لشعور طالب التعليم الحومي بعدم تميزه وتفوقه مقارنة بنظيره في التعليم الخاص الذي يحصل على أفضل فرص العمل المتاحة.ويشير التحليل الاحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، حيث جاء في مقدمة ما ذكره طلاب الانتظام فقدان معنى التفوق ، وعدم اتاحة التعليم لكافة فئات المجتمع عند طلاب الانتساب والتعليم المفتوح ، وتوزعت الاستجابات بشكل تقريبي عند طلاب كلية التجارة باللغة الانجليزية وطلاب المعهد العالي للتكنولوجيا.

جدول (٣٠) مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في التعليم العالي

المتغير	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
ارتفاع تكلفة التسجيل في البرامج الخاصة	11	8.8	32	23.5	29	20.1	30	37.5	82	46.3	184	27.8
اقتصار التعليم الجيد على أبناء الأغنياء	47	37.6	41	30.1	35	24.3	18	22.5	19	10.7	160	24.2
استبعاد الفقراء	31	24.8	35	25.7	39	27.1	11	13.8	31	17.5	147	22.2
استبعاد خريجي الكليات الحكوم	25	20	18	13.2	23	16	10	12.5	24	13.6	100	15.1

ية من الوظائف المرموقة											
استبعاد المقيمين في المناطق الريفية	4	3.2	9	6.6	12	8.3	6	7.5	7	4	38	5.7
استبعاد الاناث من العملية التعليمية	7	5.6	1	0.7	6	4.2	5	6.2	14	7.9	33	5
المجموع	١٢٥	100	١٣٦	100	١٤٤	100	٨٠	100	١٧٧	100	٦٦٢	100

كا٢ = ٩٢.٩٧ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تشير البيانات الواردة في جدول (٣٠) إلى رؤية المبحوثين لمظاهر الاستبعاد الاجتماعي المترتبة على تسليع التعليم العالي، حيث جاء في مقدمتها " ارتفاع تكلفة التسجيل في البرمج الخاصة " بنسبة (٢٧.٨%) من اجمالي من وافقوا على وجود علاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي ، مما يؤدي بدوره إلى اقتصار هذه البرامج على من يستطيعون تحمل هذه التكلفة المرتفعة ، ومن ثم استبعاد الفئات الأخرى ، ثم جاء " اقتصار التعليم الجيد على أبناء الأغنياء فقط" في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤.٢%) ولعل في ذلك اشارة ضمنية إلى إدراك المبحوثين لجودة التعليم الخاص والتعليم المميز من حيث المباني والامكانيات وقد يكون هذا الادراك متشكلاً من الاعلانات التلفزيونية عن الجامعات الخاصة أو على شبكة الانترنت والتي تعد المتنفس والمصدر الرئيس لمعظم شباب اليوم ومن ثم يقارنون بين ما يرونه وبين واقعهم المعاش ، ثم جاء في المرتبة الثالثة " استبعاد الفقراء" بنسبة (٢٢.٢%) وفي ذلك إشارة إلى البعد الاقتصادي والمفهوم الضيق للاستبعاد الاجتماعي ، ولعل هذا المظهر مرتبط ومترتب على المظهرين السابقين ، ثم جاء في المرتبة الرابعة " استبعاد خريجي الكليات الحكومية من الوظائف المرموقة" بنسبة (١٥.١%) ، وقد يرجع ذلك لكون الوظائف المرموقة في المؤسسات المختلفة

كالبنوك والجمارك وغيرها تفضل خريجي هذه البرامج الخاص نظراً لعقد العديد من المؤسسات التعليمية الخاصة لشراكات تدريبية مع المصالح والمؤسسات التي تستقطب خريجيها في التعيين . وجاء استبعاد المقيمين في المناطق الريفية واستبعاد الاناث من العملية التعليمية في ذيل قائمة المظاهر المختلفة التي ذكرها المبحوثون للاستبعاد الاجتماعي في التعليم العالي، مما يشير إلى وعي وادراك المبحوثين لعدم وجود استبعاد اجتماعي مكاني أو نوعي في العملية التعليمية. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في البرامج الدراسية المختلفة في ذلك ، حيث جاء تأكيد طلاب الانتظام على اقتصار التعليم الجيد على أبناء الأغنياء ، في مقابل تأكيد طلاب الانتساب والتعليم المفتوح وطلاب المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا على ارتفاع تكلفة التسجيل في البرامج الخاصة.

جدول (٣١) مقترحات المبحوثين للتقليل من الاستبعاد الاجتماعي في التعليم الجامعي

المتغير*	الانتظام		الانتساب		التعليم المفتوح		تجارة انجليزي		المعهد العالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		%
العمل على تحقيق جودة التعليم الحكومي	٧٣	33.3	٦١	26	٨٥	38.5	٦٧	37	٥١	19.3	٣٣٧	30.1
إحكام مراقبة الدولة واشرافها على كافة المؤسسات التعليمية الخاصة	٦٨	31.1	٧٩	33.6	٣٣	14.9	٥٢	28.7	٦٦	25	٢٩٨	26.6
التأكيد على دور الدولة كفاعل رئيس في	٣٣	15.1	٤٥	19.1	٦١	27.6	٤٠	22.1	٧٩	29.9	٢٥٨	23

إتاحة التعليم العالي											
عدم الافراط في التوسع في البرامج المميزة في التعليم الحكومي	٤٥	20.5	٥٠	21.3	٤٢	19	٢٢	12.2	٦٨	25.8	٢٢٧	20.3
المجموع	٢١٩	100	٢٣٥	100	٢٢١	100	١٨١	100	٢٦٤	100	١١٢٠	100

- **الاجابة بأكثر من متغير**

كا٢ = ٦٣.٣٤ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

توضح البيانات الواردة في جدول (٣١) مقترحات المبحوثين للتقليل من الاستبعاد الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث جاء في مقدمتها " العمل على تحقيق جودة التعليم الحكومي" بنسبة (٣٠.١%) من اجمالي الاستجابات وقد يرجع ذلك لرغبة المبحوثين في التقليل من المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي الحكومية وبالتالي الاقتراب من مستوى التعليم الخاص، حيث أن الجودة تتطلب توافر امكانات محددة وعدم زيادة عدد الطلاب داخل الشعب الدراسية عن عدد محدد وتفعيل الارشاد الأكاديمي والساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس، ولكني في هذا الصدد أود الاشارة إلى ضرورة عدم تحول الجودة إلى استيفاء أوراق وتصبح كما يقال " مجرد استيفاء أوراق" وإنما من الضروري أن تنعكس على العملية التعليمية والمنتج ، ثم جاء في المرتبة الثانية " إحكام مراقبة الدولة واشرافها على كافة المؤسسات التعليمية الخاصة" بنسبة (٢٦.٦%) مما يشير إلى تفعيل دور وزارة التعليم العالي على المؤسسات الخاصة بدءاً من عمليات القبول مروراً بالاشراف على العملية التعليمية والمقررات الدراسية والمصروفات الدراسية ، وأن يتم ذلك بشكل دوري ومستمر ، ثم جاء في المرتبة الثالثة " التأكيد على دور الدولة كفاعل رئيس في إتاحة التعليم العالي" بنسبة (٢٣%) مما قد يرجع إلى اعتقاد المبحوثين أن التعليم العالي خدمة عامة وحق من الحقوق الأساسية للمواطن ، ومن ثم يجب أن تتولى الدولة

اتاحة هذا الحق للجميع من الراغبين والمؤهلين ، كما قد يرجع إلى اعتقاد المبحوثين أن التعليم العالي يجب ألا يكون سلعة يتعامل معها مجموعة من المستثمرين وفقاً لمنطق السوق لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، ثم جاء في ذيل المقترحات التي قدمها المبحوثين " عدم الافراط في التوسع في البرامج المميزة في التعليم الحكومي" بنسبة (٢٠.٣%) وقد يرجع ذلك لرؤية المبحوثين إلى أن هذه البرامج تكرس التفاوتات الطبقية وتعمق من عدم تكافؤ الفرص ومن ثم تعمل على ترسيخ التناقضات والاستبعاد الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية الواحدة. ويشير التحليل إحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في عرض هذه المقترحات .

حادي عشر: النتائج العامة للدراسة:

١- أوضحت النتائج غلبة نظرة المبحوثين السلبية للتعليم العالي ، حيث نظر معظم المبحوثين للتعليم العالي على أنه أصبح مجرد سلعة تباع وتشترى، ويكرس التفاوت والتمايز الطبقي. ويختلف ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " زايد" (٢٠٠٨) في تأكيدها على الدور الذي يلعبه التعليم في الحراك الاجتماعي ، وأن التعليم الأعلى يتيح أمام أصحابه فرصاً أفضل للانفتاح على عوالم أكثر اتساعاً، كما أنه قد يتيح لهم حياة أكثر راحة وسهولة.

٢- ذهب معظم المبحوثين إلى أن التعليم العالي حق من الحقوق الأسية للمواطن ، لذا يجب أن يكون بمثابة خدمة عامة مجانية يقدم في الأساس من خلال مؤسسات عامة.

٣- أكد المبحوثون على الأسباب المظهرية لالتحاقهم بالتعليم العالي ، والبعد عن الأسباب المأمولة للتعليم العالي والتي تعكسها رؤية ورسالة كل مؤسسة تعليمية ، ومن بين هذه الأسباب المظهرية لالتحاقهم بالتعليم العالي فقط للحصول على شهادة ولاستيفاء المظهر الاجتماعي، الأمر الذي قد يشير إلى التقليل من قيمة الدرجة العلمية .

٤- أوضحت النتائج رؤية معظم مفردات العينة للارتباط الضعيف وعدم وجود ارتباط بين المقررات الدراسية والواقع المعاش نتيجة لأسباب متعددة جاء في مقدمتها أن المقررات الدراسية مجرد حشو نظري ، ولاختلاف الواقع العملي

عما هو موجود في الكتب ، ولكون المعلومات الموجودة في هذه المقررات قديمة لا تواكب التطورات والمستجدات التي يتعرض لها المجتمع.

٥- وافقت الغالبية العظمى من مفردات العينة على تحول التعليم العالي إلى سلعة ، وتجلى ذلك في تأكيدهم على مظاهر عدة جاء في مقدمتها تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية ، والتجارة في الكتب والمذكرات الجامعية ، وزيادة المصروفات الدراسية سنوياً، وبحث الأساتذه عن الربح المادي ، وخصخصة التعليم ، وكلها مظاهر تؤكد تنامي الاتجاه لسليع التعليم العالي. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " الخواجه" (٢٠٠٢) في وجود عدة أسباب تتفاعل فيما بينها فى جعل التعليم يسهم فى إعادة التمايزات الاجتماعية من أهمها الأسباب التى تتعلق بنوع التعليم نفسه ، والعوامل التى تتعلق بالبرامج الدراسية ، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية فى كافة مراحل التعليم

٦- ذهب نحو ثلثي العينة إلى انتشار الدروس الخصوصية – باعتبارها أحد مظاهر تسليع التعليم العالي– داخل مؤسسات التعليم العالي ، مما ترتب عليها العديد من الآثار السلبية التي جاء في مقدمتها تهديد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وتهاون بعض الأساتذة في أداء واجباتهم ، وإنشاء تعليم مواز للتعليم الرسمي متمثلاً في المراكز التعليمية المنتشرة خارج أسوار المؤسسات التعليمية، والتقليل من احترام الطلاب للأساتذة ، وتحول العملية التعليمية إلى مجرد تلقين تعتمد على الحفظ والاسترجاع، وتعميق الاستبعاد الاجتماعي حيث تسطيع فئة القادرين على تحمل أعباء الدروس الخصوصية الدخول فيها ومن ثم تتاح أمامهم فرص أفضل من نظرائهم غير القادرين.

٧- وافق على خصخصة مؤسسات التعليم العالي ، والتوسع في إنشاء الجامعات الخاصة ثلث العينة فقط ، وبرروا ذلك بأنها ستتيح الفرص التعليمية لمن لا يستطيع اللحاق بالبرامج الحكومية ، ولانخفاض مستوى الرضا عن برامج التعليم الحكومي، ولاشباع حاجة الراغبين في استكمال تعليمهم .وجاء في مقدمة أشكال الخصخصة التي فضلها المبحوثين إنشاء

برامج مميزة داخل الجامعات الحكومية ، ثم التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة. فالخصخصة من وجهة نظرهم ستساهم في توفير المباني والمرافق التعليمية، وستعمل على التنوع في برامج التعليم ، وتوقعوا أن تؤدي إلى تحسين مستوى الخريجين. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " Pranvicene & Puratte" (٢٠١٠) في أن نظام التعليم العالي لا يستطيع أن يحقق الجودة والفعالية بالاعتماد على موارد الدولة بمفردها ، وهناك ضرورة ملحة لجذب القطاع الخاص إلى هذا المجال.

٨- رفض ثلثا العينة خصخصة مؤسسات التعليم العالي أو التوسع في برامج التعليم العالي الخاص ، وبرروا ذلك بأسباب عديدة جاء في مقدمتها أنها تحرم محدودي الدخل من التعليم ، وبسبب دخول بعض رجال الأعمال ممن ليس لهم علاقة بالتعليم وبالتالي فإنهم ينظرون على المؤسسات التعليمية باعتبارها مشروعاً تجارياً يتعاملون معه بمنطق الربح والخسارة ، وتشير النتائج إلى رفض المبحوثين لخصخصة مؤسسات التعليم العالي لأنها من وجهة نظرهم ستؤدي إلى تسليع التعليم وما يترتب عليه من نتائج سلبية. ويتفق ذلك مع ما ذهبت إليه دراسة " العتيبي " (٢٠٠٥) في التأكيد على أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيف في مجمله، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه كفاعل رئيس في العملية التعليمية.

٩- غلبت النظرة السلبية للمناهج الدراسية الحالية لدى معظم المبحوثين ، حيث رأوا أن معظمها مستورد من الغرب ومغترب عن الواقع ، وأنها لا ترتبط بالتغيرات المعاصرة، وكذلك تحولها إلى مذكرات يلجأ بعض أعضاء هيئة التدريس إلى توزيعها بأساليب مشروعة وغير مشروعة بغرض تحقيق الربح ، ومن ثم تحولت بدورها أحدى قنوات تسليع التعليم العالي.

١٠- أشارت النتائج إلى غلبة الطابع السلبي على رؤى المبحوثين لمستوى الامتحانات في مؤسسات التعليم العالي، حيث جاء في مقدمتها " أنها تغرس فكرة الحفظ والتلقين لدى الطلاب" مما يؤكد ما سبق أن ذكره المبحوثين في أن التعليم هنا يتم وفقاً للتعليم التلقيني ، وأنها " تعمل على انتشار الدروس

الخصوصية" والملاحظ هنا التداخل بين التعليم التلقيني والدروس الخصوصية فكلاهما سبباً ونتيجة في آن واحد ، ثم جاء" تحول الامتحان إلى سلعة عرضة للشكوى والمساومة.كما توضح البيانات السابقة أن الرؤية الايجابية للامتحانات والتي تعكس الأهداف المرغوبة من تنمية القدرة على الابداع والابتكار، وتنمية التفكير الناقد ، وإظهار شخصية الطالب وتوضيح الفروق الفردية جاءت بنسب منخفضة للغاية. وقد يشير ما سبق أيضاً إلى الدور الذي تلعبه الامتحانات الحالية في تكريس واقع تسليع التعليم العالي.

١١- عدد المبحوثون أسباباً متنوعة لتحول التعليم العالي إلى سلعة جاء في مقدمتها الأسباب الاقتصادية المتمثلة في فرض رسوم دراسية مرتفعة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة ، وتخلي الدولة عن دورها ومسؤلياتها في التعليم العالي، وتراجع مبدأ التعليم العالي كخدمة عامة ، وبروز النظرة للتعليم على أنه عملية استثمار.

١٢- أوضحت النتائج موافقة الغالبية العظمى من المبحوثين على الآثار السلبية لتسليع التعليم العالي على قيم الطلاب والاستبعاد الاجتماعي والعملية التعليمية ، وقد جاء في مقدمة تلك الآثار السلبية ما ارتبط منها بالاستبعاد الاجتماعي حيث تقسم التعليم إلى نمطين متمايزين ، وتحويل التعليم العالي إلى امتياز لأبناء النخبة في المجتمع ، وانتشار الدروس الخصوصية ، ثم جاءت موافقة المبحوثين على الآثار السلبية على قيم الطلاب كاستباحة الغش في الامتحانات ، وكذلك التفكير في الحصول على الشهادة بأقصر الطرق وأيسرها، ثم جاءت الموافقة على التأثيرات السلبية على العملية التعليمية كسيادة التعليم التلقيني الذي يعتمد على الحفظ والاسترجاع، واتجاه المستثمرين إلى نوع من التعليم تقل فيه التكلفة ويتعاظم الربح ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " السورطي" (٢٠٠٤) في أن التسليع التربوي له آثار هامة منها تشويه قيم الطلاب ، وإضعاف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، واغتراب الطلاب ، وإضعاف العملية التعليمية ، وكذلك من النتائج التي توصلت إليها دراسة " Chorney" (٢٠١٠) في أن لتسليع التعليم العالي

آثار أخلاقية سلبية غالباً ما تكون ضمنية مثل عدم الارتباط بين الطلاب والمعلمين وكذلك تآكل القيم الأخلاقية التقليدية للمواطنة.

١٣- أشارت النتائج إلى تأكيد المبحوثين على الأبعاد الاقتصادية لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي ، وقد يرجع ذلك لكونها أكثر الأبعاد وضوحاً في الواقع المعاش ، وكذلك جاءت المؤشرات الاقتصادية في مقدمة المؤشرات التي وافق عليها معظم المبحوثين لقياس المفهوم والتي من أهمها الفقر والحرمان المادي ، وعدم العدالة في توزيع فررص العش ، وغياب التوزيع العادل للموارد وزيادة الفجوة الاقتصادية

١٤- أشارت النتائج أيضاً إلى تأكيد المبحوثين على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تعميق الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المصري والتي من أهمها زيادة معدلات الفقر، وزيادة الفجوة بين الطبقات ، حيث يزداد الغني غنى والفقير فقراً. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " Alon" (٢٠٠٩) من التأثير القوي والمباشر للطبقة الاجتماعية على الالتحاق بالتعليم العالي واتاحته، وانخفاض الفرص المتاحة للطبقات الدنيا للالتحاق بالتعليم العالي.

١٥- وافقت الغالبية العظمى من المبحوثين على زيادة معدلات الاستبعاد الاجتماعي في الوقت الحالي ، نظراً لعوامل متعددة جاء في مقدمتها عدم الاستقرار بعد الخامس والعشرين من يناير وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي في المجتمع المصري والذي ستكون الطبقات الدنيا من أول المتأثرين به ، وكذلك نتيجة لزيادة معدلات الفقر والبطالة ، ولضعف دور الدولة. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " الحوراني " (٢٠١٢)

١٦- أشارت النتائج إلى موافقة معظم المبحوثين على الآثار السلبية للاستبعاد الاجتماعي بشكل عام والتي جاء في مقدمتها زيادة التفاوتات الطبقية ، والتهميش والانسحاب الاجتماعي ، وزيادة وتيرة العنف كرد فعل سلبي للاستبعاد الاجتماعي، والاحباط والاغتراب ، وزيادة معدلات الجريمة. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " الحوراني " (٢٠١٢) التي تظهر العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية من خلال التعديل على نظرية الحرمان النسبي .

١٧- أكدت الغالبية العظمى من العينة على العلاقة القوية بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي نتيجة لعدم اتاحة التعليم لكافة فئات المجتمع ، والتمايز بين التعليم الحكومي والخاص، والتمايز بين البرامج المختلفة داخل التعليم الحكومي .

١٨- من أهم مظاهر العلاقة بين تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي التي أشار إليها المبحوثون ارتفاع تكلفة التسجيل في البرامج الخاصة ، واقتصار التعليم الجيد على أبناء الأغنياء، واستبعاد الفقراء من العملية التعليمية ، واستبعاد خريجي الكليات الحكومية من الوظائف المرموقة.

١٩- قدم المبحوثون عدة مقترحات للتقليل من تسليع التعليم العالي والاستبعاد الاجتماعي تمثلت في العمل على تحقيق جودة التعليم الحكومي ، و إحكام مراقبة الدولة واشرافها على كافة المؤسسات التعليمية الخاصة ، والتأكيد على دور الدولة كفاعل رئيس في إتاحة التعليم العالي، وعدم الافراط في التوسع في البرامج المميزة في التعليم الحكومي.

المراجع

- **المراجع العربية :**

١. أحمد ، شيماء ، وفاطمة ، الزهراء، (٢٠١٠) ، التعليم في مصر عقبة في تحقيق التنمية ، ماعت للدراسات الحقوقية ،القاهرة.

٢. بلتاجي ، مروة ، (٢٠١٢)، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

http://www.pidegypt.org

٣. التريكي ، محمد (٢٠١٢)، التسليع التربوي في المغرب، أون مغاربية الالكترونية ،١٥ فبراير ، ٢٠١٢.

4. http://www.onmagharebia.com/news1968.html#_ftn2

٥. جريو ، داخل (٢٠٠٨)، التعليم العالي في عصر العولمة، فلادليفيا ، الأردن، المجلد ٨، العدد ٨ ، ص ص ١٨-٣٤.

http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue8/no8/4.pdf

٦. الجوهري، محمد ،(٢٠٠٧)، تقديم ، في : هيلز، جون،آخرين ، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم ، ترجمة محمد الجوهري، مجلة عالم المعرفة، العدد ٣٤٤، أكتوبر .

٧. الحوراني ، عبد الكريم ، (٢٠١٢)، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجّلد5 ، العدد٢ ، 2012 ، ص ص ٢٢٩-٢٤٥.

٨. الخواجة ، محمد ياسر ، (٢٠٠٢)، أزمة التعليم ... أزمة مجتمع : دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا، العدد الخامس عشر، يناير، ص ص .٣٣٦- ٤٠٤.

٩. د.ل.، (٢٠٠٥)، ضمان الجودة في التعليم العالي , ترجمة السيد عبد العزيز ,سعيد بن حمد, القاهرة : عالم الكتب.

١٠.رحمة ،أنطون ،(١٩٨٥)، سياسة تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى ، مجالاتها وأولوياتها ، فى : ندوة سياسة تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى (١٦ - ٢١ نوفمبر ، ١٩٨٥) ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ،ص ص ١-١٥ .

١١.زايد، أحمد ،(٢٠٠٨)، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، شركاء في التنمية:

www.pidegypt.org/download/24-2-2008education.pdf

١٢.سلامة ، رامي ،(٢٠١١)، تسليع التعليم العالي في سوق محاصر، المرصد التنموي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، العدد الرابع ، كانون الأول ، ٢٠١١ ، ص ص ٧-٢٤

١٣.السورطي ، يزيد ، (٢٠٠٤)، التسليع التربوي في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، السنة التاسعة عشر، العدد ٢١ ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٨٣- ٢١٠

١٤.السيد، مصطفى كامل(ب.ت)، التعليم العالي والسياسة في مصر،
http://www.pidegypt.org/download/24-2-2008education-conf

١٥.صالح، عماد (٢٠١١)، مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

١٦.، فهد ، (٢٠٠٥) ، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود.

١٧.عكاشة، محمود ، سهير ، حوالة ، (٢٠١٠)، تقييم جودة التعليم الجامعي المفتوح بمصر من وجهة نظر مقدمي الخدمة والمستفيدين منها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثالث ، العدد ٥ ، صص ١-٤٥.

١٨.عمار ، حامد ، (١٩٩٥)، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب .

١٩.العمايرة، محمد ، (٢٠١١)، دور التعليم العالي في الحراك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات من وجهة نظر المدرسين في مؤسسات التعليم التابعة لوكالة الغوث الدولية في الأردن ، دراسات، العلوم التربوية، المجّلد 38 ، ملحق 4، ٢٠١١ ، صص ١١٦٦- ١٢٠٠.

٢٠.القحطاني ، محمد ، (٢٠٠٨)، الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى.

٢١.كتاب، ايلين ،(٢٠١١)، التعليم أداة تحرر وتمكين ، المرصد التنموي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، العدد الرابع ، كانون الأول ، ص ص ٥-٦.

٢٢.كلية الآداب ، جامعة طنطا

http://www.tanta.edu.eg/ar/Tanta/art/open_learning.html

٢٣.لقوشة ، رفعت (٢٠٠٠)، تطوير التعليم الجامعى : قراءة فى ملف ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ، ص ص ٣٩ – ٦٠

٢٤.محسن، مصطفى، (٢٠٠٨)، المسألة التربوية في العالم العربي وتحديات عصر العولمة، مجلة كلمة، العدد ٦٠ ،السنة الخامسة عشر، صيف ٢٠٠٨، ص ص ١– ٢٥.

٢٥.مرسى, محمد ، (١٩٩٦) ، الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، القاهرة: عالم الكتب.

٢٦.مركز الحاسب الآلي بكلية التجارة جامعة طنطا

http://www.tanta.edu.sa.eg/ar/oedu-com.html

٢٧.المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بطنطا : http://thiet.edu.eg

٢٨.مقدادي ، يونس وآخرون (٢٠١٢)، المعرفة السوقية ودورها في تحديد الاستراتيجيات التنافسية للبرامج الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة في العاصمة عمان ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الخامس، العدد ١٠، ٢٠١٢، صص ٦١– ١٠٠

٢٩.مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، الحق في التعليم العالي بين التزامات الحكومة المصرية وبين ممارستها في الواقع:ورقة حقوقية ، ديسمبر ٢٠٠٧.

http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=3456

٣٠.هيلز ، جون ,آخرين ، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم ، ترجمة محمد الجوهري، مجلة عالم المعرفة، العدد ٣٤٤، أكتوبر ، ٢٠٠٧.

٣١.وزارة التعليم العالى ، (٢٠٠٠)، الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، ١٣ – ١٤ فبراير.

٣٢.وزارة التعليم العالى ، (٢٠٠٤)، وحدة ادارة المشروعات ، هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم (مسودة القانون) ، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، ابريل .

- المراجع الأجنبية :

32- Alon, Sigal,(2009), The Evolution of Class Inequality in Higher Education : Competition , Enclusion and Adaptation , American Sociological Review , Vol.74, October , P P 731-755.

33- Brandsma, Jittie ,(2000), Education , Equality and Social Exclusion , Project HPHA-CT 2000-00046,DG-Research of The Eurpean Commission.

34- Breman, Jan, (2004), Social Exclusion in the Context of Globalization, Working Paper No. 18, May, International Labour Office, Geneva.

35- Chakravarty, Satya & Ambrosio, Conchita,(2000), The Measurement of Social Exclusion , P. P. 1-17. http://www.unipr.it/arpa/defi/papersIsocial.pdf

36- Chorney, Tatjana, (2010), The Commericalization of Higher Education as a Threat to the Values of Ethical Citizenship, In: Donne, John (ed.) , Reading Habits and Genre in the Renaissance, Mellen Press.

37- Klasn, Stephan , (n.d). Social Exclusion , Children, and Education : Conceptual and Measurement Issues, http://78.41.128ldataoecd/19/37/1855901.pdf

38- Levin, Henery (2001) , Studying Privatization in Education , In: Levin , Henery M.9ed.0, Privatizing Education , Westview, Oxford.

39- levin,Henry,(2003),The Public-Private Nexus in Education , Occasional paper , no .1,National center for the study of privatization in Education,Columbia University ,March.

40- http://www.ncsp.org/publication_files/publication_files/31_op01.pd6.

41- Levitas ,Ruth,Defining and Measuring Social Exclusion : A Critical Overview of Current Proposals:

42- http://www.radstats.org.uk/no071/article2.htm

43- Li, Bingqin,(2005), Urban Social Change in Transitional China: A prespective of Social Exclusion and Vulnerability, Journal of Contingencies and Crises Management, vol. 13, No.2, June , 2005, P.P. 54-65.

44- Mathieson , Jane , et. Al., (2008), Social Exclusion : Meaning, Measurement and ExperienceAnd Link to Health Inequalities : A Review Literature , WHO Commission on The Social Determinants of Health, UK, September.

45- Muddiman, Dave, (n.d), Theories of Social Exclusion and The Public Liberary:http://eprints.rclis.org/7118/1/vol3wp1.pdf

46- Murie , Alan & Musterdm Sako , (2004), Social Exclusion and Opportunity Structures in European Cities and Neighbourhoods, Urban Studies, Vol. 41, No. 8, July, P.P. 1441-1459.

47- Potshelo, I.(2008), Commodlfication of Knowledge in Developing Economy : The Case of The University of Botswana, Forum on Public Policy, Summer , 2008, P.P. 1-18.
http://forumonpublicpolicy.com/summer08papers/archivesummer08/botshelo.pdf.

48- Pranvicene, Birute & Puratte, Aurelija,(2010), The Financing Methods of Higher Education Systems , Jurisprudencija, 4(122), P.P. 335-356.

49- Shucksmith, Mark & Philip , Larna, (2000), Social Exclusion in Rural Areas : A Literature Review and Excutive Central Research, Unit, Edinburgh.

50- Social Exclusion Unit , (2001), Preventing Social Exclusion , U.K: Cabinet Office .

51- Tolofari, Sowaribi , (2008), The Commodification of Higher Education in the Welfare State of Sweden : Exploring the Possibilities ,Doctoral Thisis in Educational Studies, University of Glasgow, Sweed, July, 2008.

52- Tshabangu, Icabord,(2013),Equitable Access to Higher Education : Trends, Commodification and Quality Dimention in Namibia, International Journal of Education , Vol.5,No.1,P.P.120-136.

53- Wilks , Judith & Wilson , Katie, (2010), Children , Young People and Social Inclusion ,Wilks Wilson ARACY Literature Review, 12 May . P. P. 1-16.